

ترامب يغير بوصلة أسواق المال بتعليق الرسوم

اشتدي يا أزمة تنفرجي

الدعيج: التداعيات عبارة عن مطبات هوائية

هل خسر أصحاب قاعدة... «بيع ما تستطيع لا ما تريد»؟

الاقتصادات الريعية التي تحتضنها الحكومات «نعمة»

تكرار... فاز بالذات من كان جسورا!!

الأزمات المصطنعة حلها... قرار بعد تحقيق الهدف



| كتب بدر العلي :

الحكومة. وتبقى الإشارة إلى أن حجم الضغوط على القطاع الخاص العالمي أكبر بكثير من السوق المحلي أو الأسواق الخليجية عموماً، نتيجة الضرائب والإهلاكات والمصروفات التشغيلية العالية، وهو ما يتضح بقوة في ميزانيات الشركات ذات التوسع الإقليمي والعالمي، والتي لا تجني شيئاً يذكر من تلك الأسواق قياساً بالسوق الكويتي الذي يعادل بمفرده ما بين 7 إلى 10 أسواق على صعيد تحقيق الدخل، إذ لا توجد شركة على مستوى بورصة الكويت تحقق من الخارج 50 أو 60 %، بل أن الأغلبية المطلقة من السوق الكويتي بنسبة 70 % وصاعداً. لكن تظل هناك حقيقة تكشفها وتؤكد الأزمات، وهي ميزة الاقتصاديات الريعية التي تحتضنها الحكومات عبر المناقصات وتعتمد على الصرف الحكومي، والتي تبدو في مثل هذه الأزمات أنها «نعمة»، رغم أنها في أوقات الرواج يكال لها الانتقادات. فمليارات المناقصات ومثلها ودائع حكومية بمتوسط فائدة منخفضة ومريح جداً، هي عوامل قوة إيجابية لصالح القطاع الخاص، ناهيك عن الضريبة التي لا تزال شبه صفرية حتى اليوم، حتى ما يتم سداه من التزامات لا تذكر من دعم حصة مؤسسة التقدم العلمي والزكاة وغيرها من النسب التي تبدو نثرية مقابل أسعار خدمات وأملاك دولة لا تزال معقولة جداً وداعمة للنمو.

هذا وذاك تكون الضحية الأكبر لتلك الحرب هي «أسواق المال»، التي تنزف عالمياً وتترنح إقليمياً على وقع الخسائر التريلونية، في صورة كانت تغلفها المبالغيات. بورصة الكويت عادت أمس للهدوء والتراجع تحت ضغوط بيعية من شرائح مختلفة، يتقدمهم صغار المستثمرين والأفراد ومضاربين يتبعون أحد أقدم القواعد في الأزمات وهي «بيع ما تستطيع لا ما تريد»، لكن في المقابل هناك عمليات شراء انتقائية ومركزة وحذرة على أسهم محددة، تتمتع بأنها في مقدمة الأسهم التي ترتد صعوداً بمكاسب كبيرة وهي كالذهب «تلمع دائماً ولا تصدأ» مع مرور الزمن. مصادر استثمارية قالت في تصريحات خاصة لـ«الاقتصادية» أن الأزمة الحالية عبارة عن عاصفة ستشتد ثم تهدأ حتى تستقر الأوضاع عموماً وتتضح الرؤية بالنسبة للدول المؤثرة، فنرى من سيواصل المشوار بفرض ضريبة مضادة، ومن سيتوصل إلى اتفاق يخفف من الآثار والحدة والتبعات. لكن خسارة السوق أمس 248.8 مليون دينار كويتي قياساً إلى مكاسب بنحو 2.229 مليار في جلسة أول أمس هي تذبذب مقبول، حيث أن المكاسب أعلى وأضعاف التراجعات، وهي مدعومة بعوامل القوة المالية التي تتمتع بها الدولة، والتي تنعكس بالدرجة الأولى على القطاع الخاص، لا سيما وأنها الضامنة والحاضنة لمستويات النمو نظراً لطبيعة الاقتصاد الذي يعتمد جزء كبير منه على الإنفاق الرأسمالي من جانب

ربما كان أدق وصف لتداعيات أزمة حرب الرسوم المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ما أكده رئيس مجلس الإدارة في البنك التجاري الشيخ أحمد الدعيج أمس على هامش الجمعية العمومية بأن تداعيات أزمة الرسوم «مطبات هوائية» في إشارة إلى أنها قابلة للنقاش والحل وبالتالي هي أزمة لا تتسم بالديمومة، وأيضاً في إشارة إلى أنها مطبات عابرة بالنسبة للاقتصاديات غير المعنية بتلك الرسوم، أو التي ليس لديها سلعاً ومنتجات للتصدير وليست متضررة منها. ومن قاعدة اشتدي يا أزمة تنفرجي، جاء قرار الرئيس الأمريكي المفاجئ بتعليق الرسوم الجمركية التي قررها على الشركاء التجاريين لمدة 90 يوماً، لتكون متنفساً للتقييم وإعادة النظر وربما تسريع المفاوضات والتقارب أكثر من جديد. لكن فيما يبدو أن الأسواق المالية ستبقى أسيرة لوقت غير قليل للنزاع الأمريكي الصيني، في ظل تبادل التصعيد للرسوم الجمركية المفروضة وفي خضم تبادل الزيادات التي أثرت بشكل كبير على أسعار النفط على وقع الركود وتباطؤ التصنيع واحتمالات ضعف الطلب، لكنها ستتماسك وستعوض جزء كبير من الخسائر بعد القرار المفاجئ. لكن كما أشارت «الاقتصادية» فمثل هذه الأزمات المصطنعة قابلة للحل والمعالجة في قرار يتخذ في برهة من الزمن، وبين

أرقام:

7	مليار ودائع المؤسسات العامة
1.62	مليار ودائع الحكومة
39.47	مليار ودائع القطاع الخاص
3.728	مليار قروض شراء الأوراق المالية
10.380	مليار دينار قروض العقار
19.378	مليار التسهيلات الشخصية
3.789	مليار قروض التجارة
2.797	مليار قروض قطاع الصناعة

51.109 مليار دينار ودائع للقطاع الخاص والحكومة في البنوك

نمو ائتماني بطيء في شهرين نسبته 0.13 %

14.2 % تراجع القروض بين البنوك

ودائع القطاع الخاص نمت 1.2 % بزيادة 477 مليون دينار في شهرين وسجلت بنهاية فبراير الماضي 39.470 مليار دينار. ودائع الحكومة والمؤسسات العامة بلغت بنهاية فبراير 11.639 مليار دينار كويتي بزيادة 410 مليون دينار من بداية العام وحتى آخر فبراير بنسبة نمو 1.20 %.

في سياق متصل تراجع القروض فيما بين البنوك بنسبة 14.2 % بقيمة 486 مليون دينار كويتي، حيث انخفضت من 3.416 مليار دينار إلى 2.930 مليار كما في نهاية فبراير.

| كتب على العبد الله:

تباطؤ ائتماني ملحوظ من بداية العام وحتى آخر فبراير الماضي، حيث بلغ 0.13 %، فقد بلغ إجمالي القروض القائمة 57.241 مليار دينار بزيادة عن العام الماضي بواقع 65 مليون دينار فقط. نمى إجمالي الودائع في القطاع المصرفي 1.2 % في شهرين، وبلغ 51.109 مليار دينار كويتي بزيادة 616 مليون دينار كويتي عن العام الماضي.

57.2 مليار دينار كويتي رصيد التسهيلات المصرفية القائمة

إعداد هدى سالم:

ارتفع حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين في دولة الكويت بختام شهر فبراير 2025 بنحو 5.28 % سنوياً.

بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من بنوك الكويت في الشهر المذكور 57.24 مليار دينار، مقابل 54.37 مليار دينار في فبراير 2024.

وعلى أساس شهري، فقد انخفض حجم التسهيلات الممنوحة بنحو 0.09 % عن مستواها بختام شهر يناير 2025 البالغ 57.29 مليار دينار.

وتوزعت التسهيلات في ختام شهر فبراير 2025 بين 49.77 مليار دينار للمقيمين، و7.47 مليار دينار لغير المقيمين.

وعلى المستوى القطاعي فقد توزعت التسهيلات الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين على 12 قطاعاً، بواقع 3.78 مليار دينار لقطاع التجارة، و2.80 مليار دينار لقطاع الصناعة، و2.94 مليار دينار لقطاع الإنشاء، و38.1 مليون دينار لقطاع الزراعة وصيد الأسماك، و2.93 مليار دينار قروض للبنوك.

يأتي ذلك إلى جانب تسهيلات بـ 2.74 مليار دينار للمؤسسات المالية غير البنوك، و19.39 مليار دينار تسهيلات شخصية، و3.73 مليار دينار لشراء الأوراق المالية.

وقدمت البنوك تسهيلات بقيمة 10.38 مليار دينار لقطاع العقار، و2.48 مليار دينار للنفط الخام والغاز، و851.10 مليون دينار بقطاع الخدمات العامة، و5.20 مليار دينار تحت بند خدمات أخرى.

ارتفع حجم ودائع المقيمين وغير المقيمين في البنوك المحلية بدولة الكويت بنهاية شهر فبراير 2025 بنحو 3.45 % على أساس سنوي.

سجلت ودائع المقيمين 51.109 مليار دينار وغير المقيمين في البنوك المحلية 3.7 مليار بالشهر الماضي بإجمالي 54.84 مليار دينار، مقابل 53.01 مليار دينار في ختام فبراير 2024. وغير المقيمين يشملون الشركات الأجنبية والمستثمرين أو مودعين من الخارج، ما يعكس الإقبال على الدينار والتعامل فيه وبلغت قيمة ودائع الحكومة 4.85 مليار دينار خلال الشهر المذكور، مقابل 4.64 مليار دينار خلال الشهر المناظر من عام 2024، لترتفع بنسبة 4.66 %.

وارتفع رصيد ودائع القطاع الخاص 5.22 % ليلعب 38.23 مليار دينار في فبراير من العام السابق، مقابل 36.33 مليار دينار خلال الفترة المناظرة من 2024.

كما نمت ودائع المؤسسات العامة بنسبة 1.17 %، لتسجل 7.91 مليار دينار بنهاية فبراير 2025، مقابل 7.82 مليار دينار خلال الشهر نفسه من العام السابق.

وبشكل عام، فقد انقسمت ودائع العملاء في البنوك المحلية الكويتية بين 51.11 مليار دينار وداائع للمقيمين، و3.73 مليار دينار وداائع لغير المقيمين.

في سياق متصل ارتفعت أصول البنوك المحلية التقليدية في

3.7 مليار
دينار وداائع شركات
ومستثمرين
أجانب

إقبال على
الادخار والإيداع
بالدينار الكويتي
من الخارج

أصول البنوك
الكويتية ترتفع
5.32 % خلال
فبراير

مليار دينار.

وارتفعت الموجودات الأخرى 17.91 % إلى 3.42 مليار دينار، بينما تراجع المطالب على المؤسسات العامة في فبراير 2025 بنسبة 2.84 % سنوياً عند 3.57 مليار دينار.

يأتي ذلك إلى جانب ارتفاع أرصدة الودائع المتبادلة في سوق ما بين البنوك المحلية بنسبة 22.28 % لـ 1.55 مليار دينار وانخفضت القروض للبنوك بنحو 27.39 % عند 831.5 مليون دينار، وتراجعت المطالب على الحكومة بنسبة 30.49 % إلى 302.30 مليون دينار.

دولة الكويت بختام شهر فبراير 2025 بنسبة 5.32 % سنوياً بما يعادل 4.66 مليار دينار.

سجلت البنوك المحلية وفروعها داخل الكويت أصولاً بإجمالي 92.32 مليار دينار نهاية فبراير السابق، مقابل 87.66 مليار دينار بنفس الشهر من 2024.

وعزت الإحصائية الشهرية الصادرة عن بنك الكويت المركزي النمو السنوي بصفة أساسية إلى عدة عوامل بينها، ارتفاع أرصدة الموجودات الأجنبية بنسبة 14.20 % سنوياً، عند 28.25 مليار دينار، ونمو المطالب على القطاع الخاص 3.82 % إلى 47.56

45.8 مليار دولار أصول احتياطية للكويت بختام فبراير

كأصل احتياطي مكمل للأصول الاحتياطية لدى البلدان الأعضاء في الصندوق، ويوزع الصندوق حقوق السحب الخاصة بين أعضائه على أساس نسب حصصهم في الصندوق.

وبلغ وضع الاحتياطي لدى الصندوق في فبراير الماضي 202.3 مليون دينار، متراجعا 9.93 % عن 224.6 مليون دينار قيمته في لشهر المماثل من عام 2024، فيما استقر شهرياً.

يشمل بند وضع الاحتياطي لدى الصندوق أي مبالغ العملات الأجنبية التي يجوز للبلد العضو سحبها من صندوق النقد الدولي خلال مهلة وجيزة، وأي مديونية على صندوق النقد الدولي تكون تحت تصرف البلد العضو بما في ذلك إقراض البلد المبلغ لصندوق النقد الدولي.

ولفتت الإحصائية إلى مواصلة القيمة الدفترية لاحتياطي الذهب استقرارها عند 31.7 مليون دينار، علماً بأن قيمة الذهب تمثل ما تمتلكه السلطة النقدية "بنك الكويت المركزي"، وتحفظ به كأصول احتياطية، كما استقرت قيمة أوراق مالية في الخارج عند 51.5 مليون دينار.

وحسب الإحصائية الشهرية لبنك الكويت المركزي، الصادرة أمس، فقد بلغت الأصول الاحتياطية الرسمية للكويت في نهاية فبراير 2025 نحو 14.08 مليار دينار (45.81 مليار دولار)، مقابل 14.82 مليار دينار (48.22 مليار دولار) بذات الشهر من عام 2024.

وقياساً بمستواها في شهر يناير 2025 البالغ 13.92 مليار دينار (45.29 مليار دولار)، فقد ارتفعت الأصول الاحتياطية الرسمية للكويت بنحو 1.15 %.

وتراجعت قيمة الأصول الاحتياطية الرسمية لدولة الكويت بختام فبراير 2025 بنسبة 4.99 % سنوياً، إلا أنها عند أعلى مستوى منذ نوفمبر 2024 (3 أشهر).

وعلى مستوى البنود الخمس المكونة للأصول الاحتياطية، فقد سجل بند عملة أجنبية وودائع في الخارج خلال فبراير 2025 نحو 12.48 مليار دينار، بانخفاض سنوي 5.38 % عن مستواه بنفس الشهر من العام الماضي البالغ 13.19 مليار دينار، فيما ارتفع 1.30 % شهرياً.

وإلى جانب ذلك، فقد سجلت حقوق السحب الخاصة 1.32 مليار دينار في الشهر المذكور، بانخفاض 0.75 % عن قيمتها البالغة 1.33 مليار دينار في فبراير 2024، فيما زادت 0.15 % على أساس شهري.

وتعرف حقوق السحب الخاصة على أنها أصول احتياطية دولية استحدثها صندوق النقد الدولي

السيولة المحلية في

الكويت ترتفع 5.02% خلال فبراير

ارتفعت السيولة المحلية - عرض النقد 2 - في دولة الكويت خلال شهر فبراير 2025 بنسبة 5.02 % على أساس سنوي.

سجل عرض النقد 2 في الشهر الماضي 41.18 مليار دينار، مقابل 39.21 مليار دينار في فبراير 2024.

وقياساً بمستواها في شهر يناير لعام 2024 البالغ 40.71 مليار دينار، فقد ارتفعت السيولة المحلية بنحو 1.15 %.

يُذكر أن عرض النقد بمفهومه الواسع يشمل كلاً من: النقود الجارية، والحسابات، وودائع الأجل، وحسابات التوفير.

وبلغت قيمة النقد المتداول في الكويت خلال فبراير الماضي 2.03 مليار دينار، بانخفاض 3.06 % عن مستواها في الشهر ذاته من عام 2024 البالغ 2.09 مليار دينار، فيما ارتفعت شهرياً بـ 4.17 %.

ووزع النقد المتداول في الشهر المنصرم بين 2 مليار دينار أوراق نقد بمختلف الفئات، و31.62

مليون دينار مسكوكات.

ترامب يجبر كسرة الأسواق المالية بتعليق الرسوم ويفتح أبواب المفاوضات

| كتب خالد السهل :

وكما توقعت "الاقتصادية"، فقرار معالجة الأزمات المصنعة أقرب من الأزمات الفنية المكتسبة من الممارسات السلبية، حيث تحتاج لمعالجات ومخصصات وشطب ديون ودمج أعمال وتخفيض أكلاف وغيرها، على عكس المناوشات المتعلقة بالرسوم والمضايقات البيئية. وكانت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت قد تباينت أمس عند إغلاق تعاملات الأربعاء، تزامناً مع دخول الرسوم الجمركية الجديدة التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب على عشرات الدول حيز التنفيذ.

تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.70 %، ونزل "العام" بنسبة 0.53 %، وانخفض "الرئيسي 50" بنسبة 0.18 %، بينما صعد "الرئيسي" بـ 0.29 %، عن مستوى الثلاثاء. وسجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 77.45 مليون دينار، وزعت 271.28 مليون سهم، بتنفيذ 18.17 ألف صفقة.

وجاء ذلك تزامناً مع دخول الرسوم الجمركية الجديدة التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب على عشرات الدول حيز التنفيذ، بما في ذلك رسوم جمركية بنسبة 104 % على السلع الصينية

وشهدت الجلسة ارتفاع 4 قطاعات في مقدمتها قطاع السلع الاستهلاكية بنسبة 1.81 %، وتراجعت 7 قطاعات على رأسها قطاع التكنولوجيا بنسبة 5.26 %، بينما استقر الرعاية الصحية والمنافع.

وبالنسبة للأسهم، فقد ارتفع سعر 34 سهماً على رأسها "سنام" بـ 12.32 %، بينما تراجع سعر 74 سهماً في مقدمتها «يوباك» بواقع 8.23 %، واستقر سعر 14 سهماً. وجاء سهم "الدولي" في مقدمة نشاط الكميات بحجم 22.31 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم "بيتك" بقيمة 10.85 مليون دينار.

درس للتاريخ...
المبالغت تجر
خسائر وويلات
«وشق»
الخسائر عود»

تُجمع آراء اقتصادية أن الأزمة الراهنة ولدت حالة زعر كبيرة لكنها مؤقتة، وقد تكون فرصة لأصحاب السيولة، خصوصاً وأن استمرار الأوضاع الراهنة لفترات طويلة يعني تفكيك النظام المالي العالمي وتفكيك التحالفات الاقتصادية، وآثارها سترتد على الجميع وسيكون الشهر الأول بمثابة اختبار ضغط قوي، خصوصاً وأن نزيف الخسائر الذي حدث في ساعات سيحتاج أشهر لاستعادة تلك الأرقام واستعادة الثقة التي اهتزت.

لكن إغلاق الأسواق الأوروبية على تراجع جماعي جلسة أمس الأربعاء، وتوتر أسعار النفط وعودتها إلى مستويات 2021، وعدم استقرار السوق الأميركي ما بين صعود وتراجع، كل ذلك سيجعل الأسواق على رمال متحركة وتعمل يوم بيوم.

على قاعدة «اشتدي يا أزمة تنفرجي»، ومن نافذة تعليق الرسوم الجمركية بقرار من الرئيس الأميركي دونالد ترامب، سيعترب اليوم «غبار» حرب الرسوم المتبادلة. وترى مصادر استثمارية أنها قد تحصر أسعار الأزمة بين جبهتين فقط هما الصين وأمريكا، في ظل هدوء وترقب أغلبية كتلة الـ 180 دولة التي شملها ترامب بالرسوم. وفي كل الأوضاع القرار سيكون له تبعات إيجابية وربما مستقبلاً يشمل القرار الصين.

وبالرغم من أن بكين، ثاني أكبر اقتصاد في العالم، تقول إنها أقل تأثراً من أمريكا، وأنها لن تتأثر سوى بنحو 2 %، فإن هناك دول بدأت في التحرك لرصد مبالغ مليارية لبرامج التيسير ودعم الاقتصاد للتخفيف من الآثار المحتملة.

الأسواق على فوهة بركان الحرب المتبادلة للرسوم الجمركية، ففي الوقت الذي استعرت فيه الحرب بين الصين وأمريكا بزيادات كبيرة وشكوى جديدة من الصين لمنظمة التجارة العالمية، فرض الاتحاد الأوروبي رسوماً منطوقية بنسبة 20 % على سلع محددة، ما يعني أن باب الأمل مفتوح للمفاوضات، حيث أن لغة التصعيد لا تزال في حدود مقبولة. مميزات وخصائص اقتصاديات دول الخليج، وخصوصاً الكويت، واضحة للجميع وليست بحاجة للتذكير بها، لكن

أرباح الربع
الأول وتوزيعات
البنوك «ستتضمد»
جراح السوق
الغائرة

البورصة عادت
أمس للخسائر
وفقدت
248.8
مليون دينار

بسرعة
المتغيرات إما
تصنع ثروات
أو تزيد
الخسائر

قرار
التعليق باستثناء
الصين سيحصر
الأزمة
في جبهتين



17 شركة في بورصة الكويت تستحوذ على 90% من الأصول



154.92 مليار دينار.

وضمنت تلك القائمة البنوك التسع المدرجة في السوق، وسجل بنك الكويت الوطني أكبر الأصول في البورصة ككل بقيمة 40.39 مليار دينار، يليه بيت التمويل الكويتي "بيتك" بقيمة 36.70 مليار دينار.

وعلى الجانب الآخر سجلت 116 شركة مدرجة أصولاً مليونية بقيمة 16.94 مليار دينار وذلك بختام شهر ديسمبر 2024.

وبلغت أرباح الشركات الـ 133 خلال العام الماضي 2.80 مليار دينار، مقارنة بـ 2.56 مليار دينار في عام 2023.

الأكثر أصولاً نحو 6.77 مليار دينار لتشكل 3.94% من مجمل أصول الشركات محل الإحصائية، ويليه العقار بحصة 3.70% تبلغ قيمتها 6.36 مليار دينار، ثم التأمين بـ 2.41 مليار دينار أو 1.40% من الإجمالي، والخدمات الاستهلاكية بـ 1.76 مليار دينار تُعادل 1.02%.

17 شركة تقتنص 90.15% من الأصول

أظهرت إحصائية اقتنص 17 شركة مدرجة ببورصة الكويت سجلت أصولاً مليارية 90.15% من مجمل أصول الشركات المدرجة المتوافقة في سنتها المالية؛ وذلك بقيمة

بلغت أصول 133 شركة مدرجة متوافقة في سنتها المالية لتنتهي في 31 ديسمبر نحو 171.86 مليار دينار (559.17 مليار دولار) في نهاية العام المنصرم، مقارنة بـ 163.52 مليار دينار (532.04 مليار دولار) في ختام عام 2023. وتستند تلك الإحصائية إلى القوائم المالية الفصلية لـ 133 شركة متوافقة في سنتها المالية، ولم تضم نتائج أعمال شركة مجموعة عربي القابضة التي لم تُعلن نتائجها المالية. وتوزع الأسهم المذكورة على 13 قطاعاً، بواقع 9 بنوك، و42 شركة بقطاع الخدمات المالية، و8 شركات تأمين، و26 شركة بقطاع العقار، و20 شركة بقطاع الصناعة، و13 شركة بقطاع الخدمات الاستهلاكية، ثم 4 شركات بكل من الاتصالات والطاقة.

وتضم القائمة أيضاً شركتين بكل من المواد الأساسية والسلع الاستهلاكية، إلى جانب شركة بقطاعات التكنولوجيا والرعاية الصحية والمنافع.

البنوك يقتنص 71.78% من مجمل الأصول

سجلت 7 قطاعات من أصل 13 قطاعاً مدرجين ببورصة الكويت أصولاً مليارية بختام ديسمبر 2024، واقتنص قطاع البنوك النصيب الأكبر بواقع 71.78% من مجمل أصول الـ 133 شركة بقيمة 123.36 مليار دينار، وتبعه قطاع الخدمات المالية بـ 22.32 مليار دينار تُشكل 12.99%، والاتصالات بـ 7.06 مليار دينار تُعادل 4.11%. وبلغت قيمة أصول قطاع الصناعة الذي حل رابعاً بقائمة

إفصاحات البورصة

«تجارة» تقر توزيع 1.85 مليون دينار وتنتخب مجلس إدارة

ووافقت لرئيس مجلس الإدارة أو لأي من أعضاء مجلس الإدارة أن يتجر لحسابه أو لحساب غيره في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة وذلك وفقاً لنص المادة (197) من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ونص المادة رقم (17) من النظام الأساسي للسنة المالية 2025.

كما وافقت على الترخيص لمن له ممثل في مجلس الإدارة أو لرئيس أو أحد أعضاء مجلس الإدارة أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية أو أزواجهم أو أقاربهم من الدرجة الثانية أن تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والتصرفات التي تبرم مع الشركة أو لحسابها وذلك وفقاً لنص المادة (199) من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 للسنة المالية 2025. وارتفع صافي ربح «تجارة» بنسبة 16.31% إلى 2.13 مليون دينار في عام 2024، مقابل 1.84 مليون دينار خلال عام 2023.

صادقت الجمعية العامة العادية لشركة التجارة والاستثمار العقاري، على مقترح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية عن السنة المالية 2024 بنسبة 5% من القيمة الاسمية للسهم بواقع 5 فلوس للسهم الواحد بمبلغ إجمالي 1.85 مليون دينار كويتي.

تستحق هذه الأرباح النقدية للمساهمين المقيدون في سجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق والمحدد بتاريخ 12 مايو 2025 على أن يبدأ توزيع هذه الأرباح على المساهمين المستحقين لها اعتباراً من يوم الخميس الموافق 15 مايو 2025.. كما وافقت العمومية على تفويض مجلس الإدارة بتعديل الجدول الزمني الخاص باستحقاقات الأسهم قبل تاريخ الاستحقاق بـ 8 أيام عمل على الأقل، وصرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والبالغ قدرها 30 ألف دينار عن السنة المالية 2024.

تغير في هيكل ملكية شركتين مدرجتين

وتليها الشركة الدولية الكويتية للاستثمار القابضة. وتمتلك شركة الاستشارات المالية الدولية نسبة 12.36% في شركة «أرزان».

وإلى جانب ذلك، فقد رفع محمد عبيد فراج العراده حصته غير المباشرة بشركة مراكز التجارة العقارية من 5.46% إلى 7.19%.

واستناداً إلى بيانات بورصة الكويت، فإن رأس مال «مراكز» يبلغ 15 مليون دينار، موزعاً على 150 مليون سهم مُصدر، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد.

ويملك طلال عبدالحميد دشتي وأبناؤه القصر 16.50% في «مراكز»، كما يمتلك محمد عبدالحميد دشتي وابنه القاصر 15.50%، يليهما شروق عبدالحميد دشتي بـ 7.50%، ثم شركة أولاد دشتي للتجارة العامة والمقاولات بـ 5%، ومحمد عبيد فراج العراده.

كشف التقرير اليومي للتغير في الإفصاحات الصادر عن بورصة الكويت، وجود تغير في هيكل ملكية شركتين مدرجتين.

ووفق التقرير قامت الشركة الدولية الكويتية للاستثمار القابضة يوم الثلاثاء، برفع حصتها المباشرة وغير المباشرة بشركة مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار من 13.680% إلى 13.872%.

يُذكر أن رأس مال «أرزان» يبلغ 86.42 مليون دينار، موزعاً على 864.22 مليون سهم، وتعد مجموعة شركة مد البحر القابضة (شركة كويت القابضة، شركة الرنا للتجارة العامة والمقاولات، شركة الشامية الاستثمارية، شركة مصادر الأفق للتجارة العامة والمقاولات، شركة الديرة القابضة، شركة الضاحية الاستثمارية وشركة النزهة الدولية العقارية) أكبر مساهم بها بنسبة 32.02%.

«أعيان»

للإجارة» تعلن إعادة تصنيف استثمارات

أعلنت شركة أعيان للإجارة والاستثمار إعادة تصنيف الاستثمارات في المجموعة، موضحة طريقة التعامل مع استثمارات شركة توازن القابضة في شركاتها الزميلة عقب رفع الملكية بها.

وستصبح شركة أعيان العقارية شركة تابعة على مستوى مجموعة «أعيان للإجارة»، وبالتالي سيتم دمج بياناتها المالية ضمن المجموعة.

ولفتت «أعيان للإجارة» على أنه لا يوجد تغيير في تصنيف الاستثمارات في شركة مبرد القابضة على مستوى المجموعة، ولكن سيتم تصنيف شركة مشاعر القابضة وشركة رواحل القابضة كشركتين زميلتين على مستوى مجموعة أعيان.

وعن الأثر المالي قالت «أعيان للإجارة» أنه سيتم اتخاذ الإجراءات المحاسبية اللازمة لتسجيل استثمار الشركة في شركة أعيان العقارية من شركة زميلة إلى تابعة، وتجميع كافة أصولها وخصومها وإيراداتها ومصروفاته خلال الربع الأول من عام 2025.

كما سيتم تحديد أثر التقييم العادل لـ «أعيان العقارية» في مرحلة لاحقة بما يتماشى مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، على أن يتم الإفصاح عن أثر التقييم العادل فور الانتهاء منه، مع تسجيل «رواحل» و«مشاعر» كشركتين زميلتين من خلال تجميع البيانات المالية بالربع الأول.

إفصاحات البورصة

المركز: إعادة تصنيف شركة تابعة

أعلنت شركة المركز المالي الكويتي أنه ستم إعادة تصنيف شركة مركز ديفيلوبمنت 15 من شركة تابعة إلى استثمار في شركة زميلة. وأوضحت الشركة أن ذلك تطبيقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10، حيث إن شركة "المركز" وفقاً لتقديراتها لم تعد تسيطر على الشركة نتيجة لانخفاض نسبة ملكيتها في الشركة من 100% إلى 30.5%. وقالت الشركة إنه من المتوقع أن تؤدي عملية إعادة التصنيف إلى انخفاض في إجمالي أصول المجموعة بمبلغ يقارب 13.4 مليون دينار كويتي، وانخفاض في إجمالي حقوق الملكية بمبلغ 5.3 مليون دينار كويتي، وانخفاض في إجمالي الالتزامات بمبلغ 8.5 مليون دينار كويتي.

29 أبريل عمومية «عقار»

تناقش الجمعية العامة العادية لشركة عقار للاستثمارات العقارية في 29 أبريل 2025، توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين بنسبة 3% أي 3 فلويس للسهم الواحد بعد استبعاد أسهم الخزينة، عن السنة المالية 2024. يأتي ذلك التوزيع على المساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ يوم الاستحقاق، وتفويض مجلس الإدارة بتعديل الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم. تناقش تفويض مجلس الإدارة بإجراء توزيع أرباح على المساهمين بشكل نصف سنوي أو ربع سنوي خلال السنة المالية 2025، على أن يكون هذا التوزيع من أرباح حقيقية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها دون المساس برأس المال المدفوع للشركة. وتبحث إخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والإدارية والمالية عن السنة المالية 2024.

«المشتركة» ترسية مناقصة لـ «نفت الكويت» بـ 19.3 مليون دينار

تسلمت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات كتاب الترسية الخاص بمشروع أعمال خارجية لمرافق الإنتاج الجوراسي في منطقة أم نقا شمال الكويت. المشروع لصالح شركة نفط الكويت، وذلك لمدة 19 شهراً بقيمة 19.28 مليون دينار. وبينت «المشتركة» أن الأثر المالي للمشروع نفس المعلن في مارس الماضي عند نشر قرار الترسية في الجريدة الرسمية، والمتمثل في تحقيق أرباح تشغيلية سيتم إدراجها ضمن البيانات المالية خلال فترة تنفيذ المشروع.

«طيران الجزيرة» توقع خطاب وعقود تجديد تسهيلات ائتمانية بـ 118.6 مليون دينار

في البنوك. ونوهت «الجزيرة» بأنه لا يوجد أثر مالي جوهري في الوقت الحالي على المركز المالي للشركة، علماً بأن الجزء المستخدم من هذه التسهيلات هو 42.4 مليون دينار كويتي، وسوف يظهر أثر الجزء الذي سيتم استخدامه من قيمة التسهيلات تبعاً على البيانات المالية.

وقعت شركة طيران الجزيرة خطاب وعقود تجديد تسهيلات ائتمانية قائمة مع بنوك محلية بمبلغ 118.6 مليون دينار كويتي. ويشمل الخطاب كلاً من اعتمادات مستندية تحت الطلب وخطابات ضمان، وسحب على المكشوف، وتمويل مرابحة، وقرض متجدد وحدود تسهيلات شراء/بيع العملات الأجنبية، وذلك بمعدل فائدة وعمولات تدفع وفقاً للنظم المعمول بها

استقالة رئيس مجلس إدارة «نور للاستثمار»

مدة الدورة الحالية لمجلس الإدارة والتي تنتهي في 3 سبتمبر 2027. وأوضحت أنه لا يوجد أثر على المركز المالي للشركة. وارتفعت أرباح «نور» في الربع الرابع من عام 2024 بنحو 16.26% سنوياً؛ إذ سجلت 10.19 مليون دينار، مقابل 8.76 مليون دينار ربح الفترة نفسها من عام 2023.

أعلنت شركة نور للاستثمار المالي تقدم بدر حمد عبد الله الربيعة رئيس مجلس الإدارة باستقالته من عضوية مجلس الإدارة؛ لأسباب خاصة. وقد وافق مجلس الإدارة على الاستقالة المقدمة خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 8 أبريل 2025، وجاري اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستدعاء عضو الاحتياط الأول لاستكمال

كابلات: إلغاء قرار استبعادنا من المناقصات

أعلنت شركة مجموعة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية صدور قرار لجنة التظلمات من قرارات مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات العامة. وقضى القرار بإلغاء قرار مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات العامة رقم 71 المتخذ باجتماعه رقم (34/2024)، بتطبيق احكام المادة رقم (85) من قانون المناقصات العامة رقم (49) لسنة 2016 بإيقاف لمدة سنتين والشطب من السجل. وتبعاً لذلك يكون للشركة الحق بالتقدم للمناقصات التي سوف يتم طرحها مستقبلاً. وكانت «كابلات» قد أعلنت في أغسطس السابق، صدور قرار لجنة المناقصات المركزية بإيقافها لمدة سنتين من التقدم للمناقصات والشطب من السجل، مع نشر القرار في الجريدة الرسمية. وحسب آخر بيانات معلنه، فقد حققت «كابلات» ربحاً بقيمة 20.76 مليون دينار في عام 2024، مقارنة بـ 21.04 مليون دينار في العام السابق له، بانخفاض 1.32%.



«أعيان العقارية» تعلن استلام موقع مشروع بلاج 7

تاريخ التشغيل، إذ يخضع ذلك لتدقيق مراقب الحسابات. وفي بيان منفصل، أعلنت الشركة توقيع شركة تابعة مملوكة بنسبة 50% اتفاقية حدود ائتمانية مع أحد البنوك المحلية بقيمة 4.1 مليون دينار؛ لتمويل أنشطة واستثمارات الشركة دون ذكر اسمها. وأوضحت أنه لا يوجد أثر على المركز المالي للشركة حالياً، على أن يظهر الأثر عند استخدام تلك الحدود الائتمانية. ووفق آخر بيانات معلنه، فقد حققت «أعيان العقارية» خلال عام 2024 ربحاً بقيمة 2.91 مليون دينار، مقارنة بـ 2.75 مليون دينار في العام السابق له، بنمو سنوي 6%.

أعلنت شركة أعيان العقارية استلام موقع مشروع بلاج 7 شاطئ العقيلة، وتوقيع شركة تابعة اتفاقية حدود ائتمانية. تسلمت الشركة موقع المشروع لتنفيذ كافة الأعمال المطلوبة بما في ذلك أعمال الهدم، وإعادة التطوير والتجهيز للافتتاح والتشغيل خلال عامين من تاريخ الاستلام، علماً بأن توقيع عقد المزايدة كان في 21 نوفمبر 2024. ولفتت «أعيان العقارية» إلى أن الأثر المالي الناتج عن المشروع سينعكس على البيانات المالية بتسجيل المصروفات والالتزامات الرأسمالية اعتباراً من تاريخ استلام الموقع، وتسجيل نتائج المشروع ابتداءً من

بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» ينهي تعاملاته متراجعا 1.82% وسط هبوط جماعي للقطاعات



أنهى سوق الأسهم السعودية "تداول"، تعاملات جلسة الأربعاء بتراجع ملحوظ، ليعاود خسائره، في ظل هبوط جماعي للقطاعات، بقيادة البنوك والاتصالات.

وأغلق المؤشر العام للسوق "تاسي" متراجعا بنسبة 1.82%، بخسائر بلغت 206.11 نقطة، هبط بها إلى 11,096.65 نقطة، ليقترّب من التخلي عن مستويات 11 ألف نقطة مرة أخرى.

وتراجعت قيم التداول إلى 6.84 مليار ريال، من خلال 353.15 مليون سهم، مقابل 7.98 مليار ريال، بكمية تداول بلغت 426.67 مليون سهم، بنهاية جلسة الثلاثاء.

وجاء إغلاق جميع القطاعات باللون الأحمر، وتصدر قطاع البنوك خسائر القطاعات الرئيسية بنسبة تراجع بلغت 2.26%، وهبط قطاع الاتصالات 1.23%، وبلغت خسائر قطاعي المواد الأساسية والطاقة 0.93% و 0.27% على التوالي.

وعلى صعيد أداء الأسهم، شملت الخسائر 225 سهما، بصدارة سهم "البلاد" الذي هبط 6.39%، واقتصرت المكاسب على 23 سهما، تصدرها سهم "رؤوم" الذي صعد 3.56%.

وتصدر سهم "الراجحي" نشاط الأسهم من حيث القيمة، بـ 494.98 مليون ريال، وكانت أعلى الكميات لسهم "أمريكانا" الذي سجل كمية تداول بلغت 105.72 مليون سهم.

وفيما يخص أداء السوق الموازي، أغلق مؤشر (نمو حد

الثلاثاء مرتفعا 0.97%؛ ليواصل مكاسبه؛ في ظل أداء إيجابي لجميع قطاعاته الرئيسية، وسط تراجع السيولة مقارنة بالجلسة السابقة.

أعلى) متراجعا 0.36%، فاقدا 103.58 نقطة من قيمته، هبطت به إلى مستوى 28,369.89 نقطة.

وأنهى سوق الأسهم السعودية "تداول" جلسة

22.5 مليار درهم مكاسب سوقية لأسهم الإمارات بختام تعاملات الأربعاء

كما ارتفع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 0.85% إلى مستوى 9065 نقطة، وسط تعاملات بحجم 482.574 مليون سهم بقيمة 1.538 مليار درهم.

جاء ذلك وسط ارتفاع سهم بنك أبوظبي التجاري 1.42%، ومصرف أبوظبي الإسلامي 0.90%، والدار العقارية 1.33%، وألف للتعليم 1.80%، وألفا داتا 1.32%.

وبلغت القيمة السوقية لأسهم أبوظبي 2.801 تريليون درهم بختام تعاملات الأربعاء، مقابل 2.779 تريليون درهم بختام تعاملات الثلاثاء، بمكاسب بلغت 22 مليار درهم.

المالي بنسبة 0.05% إلى مستوى 4892 نقطة، وسط تعاملات بحجم 195.714 مليون سهم بقيمة 674.283 مليون درهم.

جاء ذلك وسط ارتفاع سهم مجموعة تيكوم 0.33%، وتعليم القابضة 2.85%، وباركن 1.05%، وبنك المشرق 0.42%، وإعمار للتطوير 1.40%.

وبلغت القيمة السوقية لأسهم دبي 861.148 مليار درهم بختام تعاملات الأربعاء، مقابل 860.583 مليار درهم بختام تعاملات الثلاثاء، بمكاسب بلغت 565 مليون درهم.

ارتفعت مؤشرات أسواق المال الإماراتية بختام تعاملات الأربعاء، في ظل عودة التوقعات بتيسير نقدي إضافي من جانب مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

ووفق بيانات أسواق المال الإماراتية، حقق سوق دبي المالي مكاسب قدرها 565 مليون درهم، وبلغت مكاسب سوق أبوظبي للأوراق المالية 22 مليار درهم، بإجمالي مكاسب بلغت 22.565 مليار درهم.

واستقطبت بورصتا دبي وأبوظبي سيولة بحجم 2.213 مليار درهم، توزعت على 45.343 ألف صفقة.

ومع ختام تعاملات أمس، ارتفع مؤشر سوق دبي

القياديات تتراجع بمؤشر مسقط في نهاية التعاملات

وتراجع الوطنية للتمويل القيادي بنسبة 2.54%. وكان الصناعة أقل القطاعات تراجعا اليوم بنسبة 0.23%؛ مع تقدم سهم الخليج الدولية للكيماويات القيادي على المتراجعين بنسبة 5.41%، وتراجع اسمنت عمان القيادي بنسبة 1.51%.

وتراجع حجم التداولات إلى 38.51 مليون ورقة مالية، مقابل 55.28 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وتراجعت قيمة التداولات إلى 5.68 مليون ريال، مقارنة بنحو 7.95 مليون ريال جلسة أمس الثلاثاء.

وتصدر سهم أوكيو لشبكات الغاز الأسهم النشطة حجما وقيمة بتداول 15.27 مليون سهم، بقيمة 1.94 مليون ريال.

أنهى المؤشر العام لسوق مسقط تعاملات الأربعاء، متراجعا 0.47%، بإقفاله عند مستوى 4,240.52 نقطة، خاسرا 20.19 نقطة، مقارنة بمستوياته بنهاية جلسة الثلاثاء.

وتأثر المؤشر العام، بتراجع الأسهم القيادية، والأداء السلبي للقطاعات مجتمعة، وتقدمها الخدمات بنسبة 0.4%؛ متأثرا بتراجع سهم أبراج لخدمات الطاقة القيادي المتراجع بنسبة 1.85%، وتراجع عُمانتل القيادي بنسبة 0.85%.

وحد من تراجع قطاع الخدمات صادرة سهم ظفار لتوليد الكهرباء للرابحين اليوم بنسبة 5.56%.

وتراجع القطاع المالي بنسبة 0.33%؛ متأثرا بتراجع سهم عمان والإمارات القابضة القيادي المتراجع بنسبة 3.17%،

بورصة البحرين تنهي تعاملاتها منخفضة بضغط 4 قطاعات



أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة الأربعاء على انخفاض، بضغط قطاعات المال والعقارات والمواد الأساسية والصناعات.

ومع ختام تعاملات أمس، تراجع المؤشر العام بنسبة 0.16% إلى مستوى 1896 نقطة.

وشهدت بورصة البحرين تعاملات بحجم 980.940 ألف سهم بقيمة 314.428 ألف دينار.

وتراجع قطاع المال مع هبوط سهم بنك السلام 0.51%، ومجموعة جي إف إنش المالية 1.38%.

وانخفض قطاع العقارات مع هبوط سهم البحرين لمواقف السيارات 0.83%.

وتراجع قطاع المواد الأساسية مع هبوط سهم ألبا 0.47%.

وانخفض قطاع الصناعات مع هبوط سهم إي بي إم تيرمينالز البحرين 1.50%، كما تراجع سهم الشركة البحرينية للترفيه العائلي بنسبة 10%.

مكاسب طفيفة لبورصة قطر عند الإغلاق

مليون ريال الثلاثاء، وانخفضت أحجام التداول إلى 191.45 مليون سهم، مقارنة بـ 218.01 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 26.61 ألف صفقة مقابل 47.55 ألف صفقة الثلاثاء.

ومن بين 48 سهما نشطا، ارتفع سعر 17 سهما في مقدمتها سهم "استثمار القابضة" بـ 4.86%، بينما تراجع سعر 31 سهما في مقدمتها سهم "بروة" بـ 2.21%، واستقر 6 أسهم.

وبشأن الأنشطة تداول، تقدم "قامكو" الكميات بـ 29.17 مليون سهم، بينما تقدم «كيو إن بي» السيولة بقيمة 37.96 مليون ريال.

أغلقت بورصة قطر تعاملات الأربعاء مرتفعة؛ تزامنا مع دخول الرسوم الجمركية الجديدة التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب على عشرات الدول حيز التنفيذ.

ارتفع المؤشر العام بنسبة 0.08% ليصل إلى النقطة 9904.25؛ ليبرح 7.60 نقطة عن مستوى الثلاثاء.

ودعم الجلسة ارتفاع 3 قطاعات على رأسها قطاع الاتصالات بنسبة 1.59%، وفي المقابل تراجعت 4 قطاعات أبرزها العقارات بـ 1.40%.

وتراجعت السيولة 438.66 مليون ريال، مقابل 565.68

بورصات عالمية

انهيار حاد للأسهم الأوروبية وتعليق الرسوم سيكبح النزيف



انخفضت أسهم شركات التعدين أربعة في المئة بعد فرض ضريبة ضخمة بنسبة 104 % على الصين أكبر مصدر للمعادن في العالم. وهبطت أسهم البنوك سريعة التأثر بتحركات أسعار الفائدة 2.8 % وسط إجماع توقعات المتداولين على أن البنك المركزي الأوروبي سيخفض أسعار الفائدة الأسبوع المقبل لدعم الاقتصاد المتراجع. كما يعمل المستثمرون على تقليص حيازاتهم من السندات الحكومية الأمريكية، التي عادة ما ينظر إليها على أنها من الأصول الآمنة، ليتحولوا إلى النقد.

ودخلت الرسوم الجمركية المضادة التي فرضها ترامب، بما في ذلك رسوم نسبتها 20 % على بعض منتجات الاتحاد الأوروبي، حيز التنفيذ اعتباراً من يوم أمس الأربعاء. وقال وزير المالية الألماني يورج كوكيس إن أكبر اقتصاد في أوروبا معرض لاحتلال الدخل في ركود جديد نتيجة للتوتر التجاري. وتعاني منطقة اليورو بالفعل من تداعيات رسوم جرى فرضها في الآونة الأخيرة على السيارات والمعادن. وهوت أسهم شركات الطاقة 3.8 % مع هبوط أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها في أربع سنوات في حين

تراجعت الأسهم الأوروبية أمس الأربعاء مع دخول الرسوم الجمركية الأمريكية المضادة حيز التنفيذ، وهو الأمر الذي يفاقم المخاوف إزاء الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الحرب التجارية والتي امتدت حتى لسوق السندات. ومن المرتقب في جلسة اليوم الخميس أن يكبح قرار وقف وتعليق الرسوم نزيف الخسائر المستعر. وهبط المؤشر ستوكس 600 الأوروبي 2.5 % بحلول الساعة 0711 بتوقيت جرينتش ومحا مكاسب الجلسة السابقة. وخسر المؤشر الرئيسي الألماني شديد التأثر بحركة التجارة 2.1 %، وفق رويترز.

خسائر حادة اجتاحت الأسهم الآسيوية



خفض البنك المركزي لسعر الفائدة القياسي، في حين انخفض مؤشر بورصة بانكوك بنسبة 0.8 %.

حذر المحللون من تقلبات أسواق المال، نظراً لعدم اليقين بشأن المدة التي سيبقي فيها ترامب على الرسوم الجمركية الصارمة على الواردات، مما سيرفع الأسعار على المتسوقين الأمريكيين ويبطئ الاقتصاد. إذا استمرت هذه الرسوم طويلاً، يتوقع الاقتصاديون والمستثمرون أن تُسبب ركوداً اقتصادياً. وإذا خفضها ترامب بسرعة نسبية عبر المفاوضات، فقد يُجذب أسوأ السيناريوهات.

بينما انخفضت أسهم شركة Hon Hai Precision Industry، الشركة المصنعة لهواتف iPhone، بنسبة 10 %.

انخفض مؤشر كوسبي في كوريا الجنوبية بنسبة 1.7 % إلى 2293.70 نقطة، وقالت الحكومة إنها ستقدم المساعدة لشركات صناعة السيارات المتعثرة.

انخفض مؤشر S&P/ASX 200 في أستراليا بنسبة 1.8 % ليصل إلى 7,375.00 نقطة. كما انخفضت الأسهم في نيوزيلندا.

وفي الهند، انخفض مؤشر سينسكس بنسبة 0.5 % مع

تراجعت الأسهم الآسيوية الأربعاء، حيث انخفض مؤشر نيكي الياباني بأكثر من 5 %، مع دخول أحدث مجموعة من الرسوم الجمركية الأمريكية بما في ذلك ضريبة ضخمة بنسبة 104 % على الواردات الصينية حيز التنفيذ.

ظلت الأسواق متذبذبة لعدة أيام، مع حيرة المستثمرين بشأن كيفية التعامل مع الحرب التجارية التي يشنها الرئيس دونالد ترامب.

انخفض مؤشر ستاندر أند بورز 500 يوم الثلاثاء، بنسبة 1.6 % بعد أن فقد مكاسب مبكرة بلغت 4.1 %. وهذا يعني انخفاضه بنحو 19 % عن مستواه القياسي المسجل في فبراير. وانخفض مؤشر داو جونز الصناعي بنسبة 0.8 %، بينما خسر مؤشر ناسداك المركب 2.1 %.

شهدت أسواق الأسهم العالمية ارتفاعاً ملحوظاً يوم الثلاثاء، حيث ارتفعت المؤشرات بنسبة 6 % في طوكيو، و 2.5 % في باريس، و 1.6 % في شنغهاي. ويبدو أن أي تفاؤل أو حماس للشراء قد تبدد مع تطبيق الرسوم الجمركية المرتفعة بشكل حاد.

انخفض مؤشر نيكي 225 بنسبة 3.9 % ليصل إلى 31,714.03 نقطة.

وفي هونغ كونغ، خسر مؤشر هانغ سنغ 0.4 % إلى 20,041.03 نقطة، في حين عكس مؤشر شنغهاي المركب خسائره المبكرة، ليرتفع بنسبة 0.9 % إلى 3,173.56 نقطة.

تصدرت تايوان الخسائر في آسيا، حيث انخفض مؤشر تاكس التابع لها بنسبة 5.8 %. وكانت شركات تصنيع التكنولوجيا الكبرى من بين أكبر الخاسرين. فقد انخفضت أسهم شركة TSMC، عملاق رقائق الكمبيوتر، بنسبة 3.8 %،

استمراراً في دعمه لحملة «لنكن على دراية»

بيت التمويل الكويتي ينفذ تجربة مجتمعية لقياس الوعي المصرفي

التوعية الناجحة التي صاحبت إطلاق خدماته الرقمية الجديدة، مثل خدمة الطباعة الفورية للبطاقات مسبقة الدفع والبطاقات الائتمانية، حيث يعد بيت التمويل الكويتي أول بنك في الكويت يطلق هذه الخدمة، وكذلك خدمة الدفع الفوري «ومض» بالتعاون مع شركة كي نت، والتي تتيح للعملاء التحويل فوراً لحسابات عملاء آخرين في بنوك محلية وكذلك التحويل عبر شبكة ويسترن يونيون، وخدمة التحويل الفوري من خلال شبكة «أفاق» الخليجية، بالإضافة إلى فيديوهات شرح لطريقة تسجيل مستخدم جديد على تطبيق الموبايل، وطريقة السحب بدون بطاقة، وتعريف بخدمات أجهزة السحب الآلي وخدمات الأونلاين، إلى جانب العديد من الفيديوهات التوعوية عن كيفية استخدام والاستفادة من الحلول المالية الرقمية على KFHonline، والتي يمكن مشاهدتها على حسابات البنك على مواقع التواصل الاجتماعي @KFHgroup.

وفي إطار جهوده التوعوية المتواصلة، يحرص بيت التمويل الكويتي على المشاركة في المبادرات والملتقيات التي تعنى بالتوعية المصرفية ومن بينها على سبيل المثال، المؤتمر والمعرض الخليجي الخامس لتحديات الأمن السيبراني الذي انطلق تحت شعار «بيئة رقمية آمنة»، حيث استعرض بيت التمويل الكويتي مفهوم الاحتيال بشكل عام، والاحتيال الإلكتروني بشكل خاص، وتطرق إلى الأنواع المتعددة التي باتت تشكل خطراً على الفرد والمجتمع.



الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي وموقعه الإلكتروني، وتطبيقه على الموبايل، لتقديم العديد من المحتويات التوعوية والتي حققت تفاعلاً كبيراً من خلال ما تضمنته من محتوى متميز وشرح جيد لخدمات ومنتجات بيت التمويل الكويتي المتطورة. وقد أطلق بيت التمويل الكويتي العديد من النشرات

نفذ بيت التمويل الكويتي تجربة مصرفية مجتمعية لقياس الوعي المصرفي لدى الجمهور، وتقديم النصائح التوعوية المتعلقة بمخاطر الاحتيال المالي وطرقه المختلفة وكيفية تجنبها، يأتي ذلك ضمن إطار حملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية» التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد المصارف والبنوك الكويتية، وضمن المسؤولية الاجتماعية للبنك.

وركزت التجربة على اختبار المعلومات المصرفية لدى الجمهور وخصوصاً عند استخدام خدمة الدفع الفوري «ومض»، وذلك بهدف تعزيز الوعي المالي وتبسيط الضوء على عمليات الاحتيال التي قد يتعرض لها العملاء وخصوصاً عند استخدام البرامج والخدمات.

وأجرى بيت التمويل الكويتي التجربة التوعوية خلال تواجده في جامعة الكويت، وكانت عبارة عن تقديم أسئلة للجمهور عن الإجراءات التي قد يتبعونها في حال استقبالهم رابط من جهة مجهولة بهدف استقبال أو إرسال الأموال من خدمة «ومض»، حيث أكد مسؤولو بيت التمويل الكويتي أن استخدام خدمة «ومض» سواء لإرسال أو استقبال الأموال يكون عن طريق KFHonline، ويجب الانتباه إلى ضرورة عدم استخدام أو الضغط على الروابط المجهولة، لأن مجرد الضغط على الرابط قد يعرض بياناتهم المصرفية السرية للسرقة.

ونجح بيت التمويل الكويتي بتوظيف جميع قنواته

بوبيان كابيتال تطلق Lean In لتعزيز ودعم القيادات

حلا القبدي: بوبيان كابيتال ملتزمة بتمكين المرأة وإعداد قيادات مؤثرة

وتمكن المرأة في القيادة، إيماناً بدورها المحوري في تعزيز التنوع وترسيخ الشمولية، مما يساهم في تحقيق التوازن والابتكار داخل بيئة العمل. كما تحرص كابيتال على توفير مناخ مؤسسي داعم يساعد المرأة على إبراز قدراتها القيادية والإبداعية، بما يتيح لها تحقيق تطلعاتها المهنية والشخصية، وذلك في إطار التزامه بتطبيق أفضل ممارسات الاستدامة المؤسسية.

*** ورش عمل متخصصة

وأشارت القبدي إلى أن مبادرة «Lean In» تجمع موظفات بوبيان كابيتال مع نخبة من رائدات الأعمال والقيادات في القطاعين الحكومي والخاص، بالإضافة إلى شخصيات ملهمة في المجالات الرياضية والإنسانية وقطاعات متنوعة.

واستكملت «كما تساهم هذه الجلسات في بناء شبكة دعم قوية، حيث تتيح للمشاركات فرصة الاستفادة من قصص النجاح الواقعية والتعلم المباشر من القيادات البارزات، مما يعزز ثقتهم بأنفسهن ويحفزهن على تحقيق طموحاتهن المهنية والشخصية. وإلى جانب ذلك، توفر المبادرة منصة للحوار وتبادل الأفكار.

*** تكافؤ الفرص

وأكدت أن مثل هذه المبادرات تعكس التزام المؤسسات بخلق بيئة عمل أكثر مساواة وتكافؤاً للفرص والتنوع، حيث تعمل على تعزيز ثقافة التعاون والتقدير بين فرق العمل، مما يساهم في زيادة الإنتاجية والابتكار من خلال الاستفادة من وجهات نظر متنوعة، مضيفاً أنه ومن خلال توفير الإرشاد والتوجيه وتعزيز الدعم.

واختتمت القبدي مؤكدة أن مع استمرار بوبيان كابيتال في تعزيز مبادراتها الداعمة للمرأة القيادية من خلال Lean In، نتطلع إلى رؤية التأثير الإيجابي الذي ستحدثه في تعزيز دور الكفاءات النسائية وبناء جيل جديد من القائدات المؤثرات داخل بيئة العمل.



حلا القبدي

مواجهة التحديات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة. وأضافت أن تمكين المرأة في بيئة عمل بوبيان كابيتال هو جزء لا يتجزأ من هذا التوجه الشامل والذي لا يقتصر على توفير الفرص الوظيفية فقط، بل يمتد ليشمل بناء ثقافة تشجع على النمو والتطوير المستمر، وهو ما جاءت به مبادرة «Lean In» لترسخ هذا المفهوم من خلال توفير منصة تفاعلية تجمع بين الخبرات المختلفة، بما ينسجم مع رؤية الشركة لتطوير بيئة عمل أكثر شمولية وتكافؤاً للفرص، حيث تمثل الكفاءات النسائية عنصراً أساسياً في نجاح المؤسسات وتقدمها.

وأضافت أن Lean In ليست مجرد سلسلة من اللقاءات، بل هي خطوة استراتيجية تهدف إلى إحداث تغيير حقيقي في بيئة العمل، حيث نؤمن بأن توفير الدعم والتوجيه المستمر يساهم بشكل كبير في بناء قيادات نسائية قادرة على تحقيق النجاح والتأثير الإيجابي في مختلف المجالات. وأوضحت أن بوبيان كابيتال تنهج نهجاً خاصاً بدعم

أعلنت شركة بوبيان كابيتال، الذراع الاستثماري لبنك بوبيان، عن إطلاق مبادرتها الجديدة «Lean In»، والتي تهدف إلى دعم وتمكين قياداتها النسائية وتعزيز دورها في بيئة العمل، لضمان و تعزيز من الشفافية والابتكار في صنع القرار لصناعة مستقبل أكثر شمولية ونجاحاً.

وعلى مدار عام كامل، سوف تركز المبادرة على خلق مجتمع مهني داعم، حيث سيتم استضافة عدد من القيادات النسائية البارزة لعقد سلسلة من اللقاءات النقاشية وورش العمل تُقام بصورة شهرية، يُشارك خلالها تجاربهن المهنية وإلهام الموظفات لتحقيق تطلعاتهن المهنية وتعزيز حضورهن في المناصب القيادية، كما تتيح للموظفات مناقشة التحديات، تبادل الخبرات، وإنشاء مجتمع متكامل يتيح التواصل والتفاعل بين الموظفات.

وانطلقت أولى لقاءات «Lean In» في شهر مارس الماضي والتي تمت باستضافة الرئيس التنفيذي لشركة بوبيان كابيتال بديرة الحميضي، التي شاركت الحضور بتجربتها المهنية.

وقد شهد اللقاء تفاعلاً إيجابياً من الحاضرات، حيث تمت مناقشة العديد من الموضوعات المهمة التي تواجه المرأة في بيئة العمل وكيفية مواجهتها و تعزيز المهارات القيادية و تحقيق التوازن بين العمل والحياة. بالإضافة دار الحوار حول خطوات تعزيز بناء الثقة بالنفس واستعراض استراتيجيات فعالة لتحقيق النجاح المهني.

وفي هذا السياق، قالت مساعد مدير - إدارة الموارد البشرية في شركة بوبيان كابيتال حلا القبدي «تضع بوبيان كابيتال مفاهيم القيادة والتمكين في صميم ثقافتها المؤسسية، إدراكاً بأهمية تطوير الكفاءات كأحد أهم عوامل النجاح والاستدامة، ومن هذا المنطلق نعمل على تمكين جميع الموظفين على اختلاف مستوياتهم الوظيفية من خلال بيئة عمل داعمة لتحقيق تكافؤ الأداء المتميز، بما يُساهم في بناء فرق عمل قيادية قادرة على

30 دفعة وأكثر من 500 خريج

أكاديمية بنك الكويت الوطني تحتفل بمرور 15 عاماً على انطلاقتها



جلسة حوارية أدارها عبدالله بوفتين

n 2025



عصام الصقر وشيخة البحر وصلاح الفليح وسليمان المرزوق وعماد العبدلاني يكرمون الفائزين في جوائز الأكاديمية

في صدارة المؤسسات التي دأبت على استقطاب الطاقات البشرية الوطنية وتدريبها وصقل مهاراتها وتأهيلها للعمل المصرفي، مشيرة إلى أن الوطني يتمتع بأعلى معدلات الاحتفاظ بالموظفين كما يعد أكثر مؤسسات القطاع الخاص جذباً للمواهب والكفاءات الكويتية بالإضافة إلى كونه أكبر مؤسسات القطاع الخاص الكويتي توظيفاً للعمالة الوطنية.

وأعرب الخريجون عن سعادتهم البالغة بهذه المبادرة الاستثنائية التي نظمتها بنك الكويت الوطني، مؤكداً أنها فرصة ثمينة لتبادل الخبرات بين مختلف الأجيال وتعزيز أواصر الروابط بينهم.

وتم توزيع الجوائز والدروع التذكارية على عدد من الخريجين البارزين، تضمنت جائزة الخريج المتميز، وجائزة بطل أكاديمية بنك الكويت الوطني، وجائزة القائد الملهم، وجائزة بناء المجتمع، وجائزة رواد الأعمال.

وكان بنك الكويت الوطني قد دشّن العام الماضي أكاديمية الوطني للتكنولوجيا، وذلك في إطار حرصه على مواكبة التطور الرقمي في مجالات التكنولوجيا وأمن المعلومات والبيانات، وهي أول أكاديمية في الكويت للتكنولوجيا الرقمية وأنظمة البيانات، وتتضمن برنامجاً تدريبياً احترافياً، يهدف إلى تدريب المواهب الكويتية الشابة في مجالات تشمل التكنولوجيا المالية وتحليل البيانات والأخلاقيات في مجال التكنولوجيا والأمن الإلكتروني وأساسيات المدفوعات الرقمية والابتكار الرقمي والذكاء الاصطناعي والبرمجة وأساسيات التدوين والتمويل لغير المتخصصين في مجال المالية.

احتفالاً بمرور 15 عاماً على تدشين أكاديميته، نظم بنك الكويت الوطني فعالية استثنائية جمعت خريجي «أكاديمية الوطني» الداخليين الذين أصبحوا موظفين وقادة في البنك، والخارجيين الذين تابعوا مسيرتهم المهنية في مؤسسات أخرى، بإجمالي 30 دفعة بما في ذلك أكاديمية الوطني للتكنولوجيا.

وشهدت الفعالية التي أقيمت في المقر الرئيسي للبنك حضور الإدارة التنفيذية لبنك الكويت الوطني، وتضمنت ندوة للمستشار والخبير العالمي وارن نايت حول قيادة التحول الرقمي لتسليط الضوء على الركائز الأساسية التي تقوم عليها قيادة التحول الرقمي الناجح.

كما تضمنت الفعالية حلقة نقاشية أدارها عبد الله بوفتين المدير الشريك في كويت نيوز مع العديد من الكوادر الوطنية الذين بنوا مسيرة مهنية ناجحة سواء داخل البنك أو في مؤسسات أخرى، للحديث حول تجاربهم في الأكاديمية، لا سيما عن دورها في تعزيز نجاحهم المهني وإمدادهم بالثقة الكافية واللازمة في تنقلاتهم خلال مسيرتهم الوظيفية.

وإلى جانب تسليط الضوء على إنجازاتهم المهنية التي ساهموا فيها سواء داخل البنك أو في مؤسسات أخرى من القطاعين العام والخاص، استهدفت الفعالية أيضاً إلى إرساء وتعزيز قيمة التواصل التي يحرص عليها بنك الكويت الوطني، والتي تمكن الخريجون من خلالها من تبادل المعرفة والخبرات والتجارب وإعادة إحياء الذكريات المشتركة.

وبهذه المناسبة قال رئيس الموارد البشرية للمجموعة عماد العبدلاني: «نحن سعداء بهذا التجمع الاستثنائي، الذي يضم خريجي أكاديمية بنك الكويت الوطني، والتي استطاعت أن تسطر مسيرة حافلة بالإنجازات، سواء داخل البنك أو في القطاعات والمؤسسات الأخرى، متخطية كافة العقبات والتحديات التي واجهتها، ليبرهنوا على نجاح إستراتيجيتنا بالاستثمار في رأس المال البشري وأهميته للاقتصاد الكويتي ورؤية كويت جديدة 2035».

وأضاف العبدلاني: «أكاديمية بنك الكويت الوطني ستواصل مخرجاتها المتميزة لإفراز الكوادر الوطنية التي تساهم في استدامة الاقتصاد، حيث تعكس الأكاديمية رؤيتنا الرامية إلى الاستثمار في رأس المال البشري وإعداد قيادات مصرفية وطنية شابة مؤهلة وفق أحدث وأفضل المعايير العالمية، كما تعكس جهودنا في تعزيز التنمية المستدامة للموارد والكوادر البشرية، باعتباره هدفاً إستراتيجياً ومسؤولية مشتركة بين الدولة ممثلة بأجهزتها المختلفة والقطاع الخاص».

من جانبها قالت رئيس إدارة المواهب والتعليم نجلاء

● العبدلاني: «أكاديمية الوطني»

ستواصل مخرجاتها المتميزة لإفراز

الكوادر الوطنية الواعدة

● برهنت على نجاح إستراتيجيتنا

بالاستثمار في رأس المال البشري

وأهميته للاقتصاد الكويتي

● سنواصل العمل لتكريس موقعنا

الريادي في صدارة المؤسسات الجاذبة

للمواهب والكفاءات الكويتية

● نجلاء الصقر: البرنامج يشهد على

نحو مستمر عمليات تطوير للمحتوى

لمواكبة أحدث الاتجاهات العالمية

الصقر أن برنامج «أكاديمية الوطني» يشهد على نحو مستمر عمليات تطوير للمحتوى، وذلك من أجل مواكبة أحدث الأبحاث والاتجاهات العالمية التي تختص بالقطاع المصرفي والعلوم الإدارية. وأكدت أن البنك سيواصل العمل لتكريس موقعه الريادي

الاكتتاب يبدأ في 10 إبريل ويمتد إلى 24 أبريل 2025

«وربة» يعلن عن بدء الاكتتاب في زيادة رأسماله إلكترونياً لمساهمي

يتماشى مع استراتيجيتنا التنموية الهادفة إلى إيجاد حلول رقمية مرنة لكافة التعاملات المصرفية. ويتوجب على المساهم استكمال إجراءات الاكتتاب مباشرة عبر الموقع المخصص على شبكة الانترنت <https://www.ipo.com.kw> أو من خلال تطبيق IPO Kuwait، حيث يتم مباشرة إجراءات التسجيل ليكمل النظام على تحديد أحقيته في الاكتتاب من عدمه، وبعدها يعمل المكتب على تسجيل عدد الأسهم المرغوب الاكتتاب بها ومن ثم تسديد القيمة المالية عبر خدمة الدفع الإلكتروني. وأوضح الغانم بأنه بإمكان المساهمين والمهتمين الاطلاع على نشرة الاكتتاب للتعرف على ضوابط وشروط وإجراءات الاكتتاب، ومن الممكن الحصول على نسخته من خلال موقع بورصة الكويت أو موقع بنك وربة على شبكة الانترنت www.warbabank.com

وختم الغانم مؤكداً إن زيادة رأس المال ليست مجرد خطوة مالية، بل هي تأكيد على التزام بنك وربة بمسيرة التوسع والنمو المستدام، وحرصه على توفير أفضل الحلول المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مضيفاً أن البنك على أعتاب مرحلة جديدة من التقدم ومستعد لتعزيز ريادته في القطاع المصرفي من خلال استثمارات استراتيجية تدعم الابتكار، وترتقي بتجربة عملائه، وتحقق قيمة مستدامة لمساهميهم. ودعا الغانم جميع المساهمين لأن يكونوا جزءاً من هذا التطور، وقال: «نواصل معاً بناء مستقبل أكثر قوة وثباتاً، تحت شعارنا الذي يجسد رؤيتنا الطموحة: «إحنا نسمعك، لنملك الغد» يرجى مسح الباركود لتحميل التطبيق IPO Kuwait والاكتتاب في زيادة رأس مال بنك وربة



شاهين حمد الغانم

للمساهمين. ندرك أن مساهمينا كانوا شركاء في نجاحاتنا المتتالية، ومع هذه الخطوة، نؤكد لهم أن بنك وربة عازم على تنفيذ استراتيجية النمو، وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية، والاستثمار في أحدث الحلول المالية التي تلبي متطلبات السوق المستقبلية. هذه الفرصة تتيح لكل مساهم أن يكون جزءاً من غدٍ مشرق حيث نواصل العمل معاً نحو تحقيق رؤيتنا المشتركة في بنك وربة.

وأشار الغانم إلى حرص «وربة» على تسهيل عملية الاكتتاب للمساهمين، عبر إتاحة الاكتتاب إلكترونياً للمكتتبين وذلك لتوفير الوقت والجهد عليهم وهذا ما

بعد حصوله على الموافقات الرقابية وموافقة الجمعية العامة غير العادية بزيادة رأسماله بنسبة 100% أي بمبلغ 218,360,000 دينار كويتي وبعلاوة إصدار بمبلغ 218,360,000 دينار كويتي تم الموافقة عليها لاحقاً، دشّن بنك وربة اليوم إجراءات الاكتتاب الإلكتروني في زيادة رأس المال وذلك لممارسة حقوق الأولوية للمساهمين المقيدة أسماؤهم في سجل مساهمي البنك لدى الشركة الكويتية للمقاصة بتاريخ 09 إبريل 2025، حيث قام بطرح (2,183,600,000) (ملياران ومائة وثلاثة وثمانون مليون وستمائة ألف) سهماً جديداً بقيمة (200) فلساً للسهم الواحد، يشمل علاوة الإصدار وقيمتها (100) فلس تضاف على القيمة الاسمية البالغة 100 فلس لكل سهم. وستنتج عن الاكتتاب زيادة رأس مال البنك بمبلغ (436,720,000 د.ك.) (أربعمائة وستة وثلاثون مليون وسبعمائة وعشرون ألف) دينار كويتي. وفي هذا السياق، قال الرئيس التنفيذي في بنك وربة، شاهين حمد الغانم: «إن زيادة رأس المال المرتقبة تمثل محطة محورية في مسيرة نمو بنك وربة، وخطوة استراتيجية تدعم خططنا الطموحة للتوسع وتعزيز مكانتنا كمؤسسة مصرفية إسلامية رائدة. لقد نجح البنك خلال السنوات الماضية في تحقيق تقدم نوعي في مختلف القطاعات، مدعوماً برؤية واضحة تركز على الابتكار والتحول الرقمي والاستدامة، واليوم، نفتح الباب لمساهميننا ليكونوا جزءاً من المرحلة المقبلة من هذه الرحلة».

وأضاف الغانم: «ستوفر لنا هذه الزيادة القدرة على تعزيز قاعدة رأس المال وتنويع استثماراتنا بما يواكب تطورات عملائنا ويساهم في تحقيق قيمة مستدامة

رعت معرض «دراستي» أكبر تجمع للجامعات الحكومية والخاصة

Ooredoo الكويت شريك استراتيجي لدعم المنظومة التعليمية وتمكين الشباب



عبد العزيز البابطين مع معالي وزير التربية

بالتأكيد على التزامها بدورها كشريك استراتيجي في دعم المنظومة التعليمية وتمكين الشباب، من خلال تقديم برامج تدريبية وفرص توظيفية تواكب التطورات التكنولوجية، وتسهم في بناء جيل واع وموئل لقيادة المستقبل.



كما حرصت الشركة على تسليط الضوء على مبادراتها الهادفة لدعم البيئة التعليمية، من خلال توفير محتوى رقمي متجدد وحلول تقنية تواكب التحول الرقمي، ما جعل حرصها على رعاية المعرض، واختتمت Ooredoo الكويت بيانها

في إطار التزامها المستمر بدعم قطاع التعليم وتمكين الشباب والمواهب المحلية، شاركت Ooredoo الكويت في النسخة الرابعة من معرض «دراستي»، والذي أقيم في أرض المعارض الدولية بمنطقة مشرف خلال الفترة من 7 إلى 10 أبريل الجاري.

وشهد حفل الافتتاح حضور وزير التربية الدكتور سيد جلال الطبطبائي، إلى جانب الرئيس التنفيذي لـ Ooredoo الكويت عبد العزيز البابطين، وعدد من ممثلي الجهات الحكومية والخاصة، ما يعكس أهمية الحدث ودوره كمحطة رئيسية على خارطة المعارض التعليمية في الكويت.

وأكدت Ooredoo الكويت أن رعايتها للمعرض تجسد استراتيجيتها في المسؤولية الاجتماعية المستدامة، وحرصها على تمكين الشباب عبر توفير أحدث أدوات الاتصال وحلول التحول الرقمي، بما يعزز من قدراتهم ويُعدّهم لمواكبة متطلبات سوق العمل المستقبلي.

ويُعد معرض «دراستي» منصة تعليمية شاملة تجمع بين الجامعات المحلية والدولية، ومراكز التدريب، ومكاتب الخدمات التعليمية، إلى جانب قطاعات داعمة مثل البنوك والشركات التكنولوجية، حيث تتنوع فعالياته بين ورش العمل، الندوات، الحلقات النقاشية، والمسابقات التي تُسهم في تعزيز الوعي الأكاديمي لدى الطلبة.

عمومية القابضة المصرية الكويتية توافق على مقترح مجلس الإدارة بتوزيع 14% نقداً و 5% أسهم منحة عن عام 2024



جون روك:



لؤي جاسم الخرافي:

• مستثمرون في اقتناص
الفرص التي تتسق مع
توجهاتنا الإستراتيجية
وخلق قيمة مضافة
للمساهمين والعملاء
• ندرس فرصاً استثمارية
إضافية بقيمة تتراوح
بين 150 و200 مليون
دولار خلال عامي 2025
و2026

• عام 2025 نقطة
انطلاق لمرحلة جديدة
من النمو والتوسع
الانتقائي
• إستراتيجية طموحة
تهدف إلى ترسيخ
مكانة المجموعة
وشركاتها التابعة
وتعزيز حضورها
إقليمياً وعالمياً

بينما بلغ صافي الربح الخاص بمساهمي الشركة 163 مليون دولار أمريكي خلال نفس الفترة. وارتفعت إيرادات الشركة إلى 167 مليون دولار أمريكي خلال الربع الأخير من عام 2024، بنسبة نمو على أساس ربع سنوي 9% مدفوعة بنمو الإيرادات بمختلف القطاعات التابعة للشركة، وهو ما يعكس تحسن الأوضاع السوقية. وقد نجحت الشركة في الحفاظ على مستويات هامش الربحية رغم التحديات الاقتصادية، حيث بلغ كل من هامش الربح الإجمالي وهامش الأرباح التشغيلية قبل خصم الضرائب والفوائد والإهلاك والاستهلاك 41% و42% على التوالي خلال الفترة. وسجل صافي الربح 46 مليون دولار أمريكي خلال الربع الأخير من عام 2024.

2025 و2026. وأكد أن القابضة المصرية الكويتية مقبلة على حقبة جديدة من التطور، تعكس طموحاتها وخطط النمو المستقبلي، وكذلك سعيها الدؤوب لبناء مؤسسة أكثر تفاعلاً وتركيزاً على المستقبل. واستعرض روك النتائج المالية التي حققتها المجموعة خلال العام الماضي، حيث ارتفعت إيرادات الشركة إلى 642 مليون دولار أمريكي، مصحوبة بنمو هامش الربح الإجمالي وهامش الأرباح التشغيلية قبل خصم الضرائب والفوائد والإهلاك والاستهلاك بنسبة 40%، و39% على التوالي، فيما سجل صافي الربح 185 مليون دولار أمريكي، مصحوباً بنمو هامش صافي الربح بمقدار 2 نقطة مئوية ليصل إلى 29%،

عقدت الشركة القابضة المصرية الكويتية أمس الجمعية العامة العادية وغير العادية لعام 2024، وقد اعتمدت الجمعية جميع بنود الاجتماع، بما في ذلك اعتماد القوائم المالية للشركة عن العام المالي الماضي، وتقرير مراقب الحسابات.

وأقرت توزيع أرباح نقدية تعادل 14% من القيمة الإسمية للسهم، بواقع 3.5 سنت أمريكي للسهم الواحد، بالإضافة إلى توزيع أسهم منحة بنسبة 5% من رأس مال الشركة المصدر والمدفوع، بحيث يحصل المساهم على سهم مجاني مقابل كل عشرين سهماً أصلياً، وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024. وقد صرح رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة المصرية الكويتية، لؤي جاسم الخرافي: « نفتخر بالأداء القوي الذي حققته المجموعة العام الماضي، حيث تمكنت من المحافظة على معدلات ربحية قوية في مختلف القطاعات التشغيلية، معرباً عن تطلعه إلى أن يكون عام 2025 نقطة انطلاق لمرحلة جديدة من النمو والتوسع الانتقائي، مدفوعة بإستراتيجية طموحة تهدف إلى ترسيخ مكانة المجموعة وشركاتها التابعة، وتعزيز حضورها إقليمياً وعالمياً.»

وأضاف: «ما حققناه من نمو في الإيرادات وزيادة في الاستثمارات يعكس صلابه المركز المالي للمجموعة، ومرونة نموذج أعمالها وقدرتها على تحقيق النمو المستدام في مواجهة التحديات التي طرأت على الأسواق محلياً وإقليمياً وعالمياً، وفي نفس الوقت، الإصرار على مواصلة النمو والتطوير والبحث عن الفرص الواعدة باستمرار.»

وأشار إلى أن المجموعة تمكنت من تجاوز التحديات التشغيلية والاقتصادية التي شهدتها عام 2024 بفضل كفاءة الإستراتيجية التي تنتهجها المجموعة ومرونة نموذج أعمالها، وهو ما ساهم في تعزيز قدرتها على تحقيق النمو المستدام ومواصلة الإنجازات على المدى الطويل. وتعكس النتائج الإيجابية التي حققتها الشركة خلال عام 2024 التعافي الملحوظ في الأسعار وارتفاع حجم مبيعات المنتجات الرئيسية، وهو ما يعزز الثقة في قوة واستدامة محفظة أعمال المجموعة ويمهد الطريق لتطبيق خططها التوسعية الطموحة لعام 2025.

من جانبه، صرح العضو المنتدب للشركة القابضة المصرية الكويتية، جون روك: «سنواصل خلال العام الجاري البحث عن الفرص التي تتواءم مع التوجهات الإستراتيجية للمجموعة، وتساهم بشكل فاعل في خلق قيمة مضافة لمساهميها وعملائها.»

وأضاف: «نتجه في عام 2025 نحو توسيع استثماراتنا، من خلال دخول السوق السعودي للمرة الأولى وكذلك إطلاق مشروعنا الجديد في شمال أوروبا، مع مواصلة نمو أعمالنا الحالية وتعزيز تواجدنا في السوق المصري»، مشيراً إلى أن الشركة تعتزم ضخ نفقات رأسمالية و تدرس فرصاً استثمارية إضافية بقيمة تتراوح بين 150 و200 مليون دولار خلال عامي

اتحاد شركات الاستثمار يُطلق برنامجاً تدريبياً متقدماً حول الابتكار والتحول الرقمي في العمليات



مشاركة واسعة من القيادات والمختصين لتسليط الضوء على التقنيات المستقبلية واستراتيجيات التميز التشغيلي



أفاق جديدة نحو مستقبل ذكي ومستدام

سلط البرنامج الضوء في ختامه على الاتجاهات المستقبلية في العمليات الرقمية، مثل الذكاء الاصطناعي التوليدي، الأتمتة الفائقة، سلاسل التوريد الذكية، والاستدامة البيئية عبر الحلول الرقمية، مؤكداً أن الاستعداد للمستقبل يبدأ اليوم عبر استراتيجيات واضحة واستثمار جاد في القدرات الرقمية.

وقد لاقى البرنامج تفاعلاً كبيراً وتقديراً من المشاركين، الذين أثنوا على جودة المحتوى، وكفاءة المحاضر، وقيمة المعلومات التي تلقوها. كما أشار العديد منهم إلى نيتهم نقل المعارف المكتسبة إلى فرقهم وتطبيقها عملياً ضمن مؤسساتهم.

برامج قائمة تعزز المسار الرقمي للقطاع

واختتم الاتحاد بالتأكيد على التزامه بتقديم المزيد من البرامج النوعية المتخصصة، بما يعزز من التحول المؤسسي الذكي، ويهيئ بيئة استثمارية أكثر مرونة وكفاءة، ويسهم في تحقيق رؤية الكويت في التحول نحو اقتصاد مستدام ومبني على المعرفة.

وأثارت تبادل الخبرات بين الحاضرين. وناقش المشاركون التحديات الشائعة في تبني التحول الرقمي، وسبل التغلب على مقاومة التغيير، وتطبيق أفضل ممارسات إدارة المخاطر وأمن المعلومات. كما خصصت ورشة تفاعلية في نهاية البرنامج لرسم خارطة طريق مخصصة لكل مؤسسة، وتحديد مؤشرات الأداء الرئيسية لقياس النجاح الرقمي.

تمكين الكفاءات لتحقيق التنمية المؤسسية

أكدت فدوى درويش، أمين عام اتحاد شركات الاستثمار، أن هذا البرنامج يأتي في سياق رؤية الاتحاد لدعم بيئة الابتكار في قطاع الاستثمار، وبناء قدرات وطنية قادرة على قيادة عمليات التحول والتكيف مع التكنولوجيا الحديثة. وأضافت: "إن تطوير رأس المال البشري لم يعد خياراً، بل ضرورة لمواكبة التسارع الرقمي العالمي. ونحن في الاتحاد حريصون على تمكين شركائنا الأعضاء من أدوات المنافسة والاستدامة عبر التدريب النوعي، والاستثمار في العقول والمواهب."

أطلق مركز دراسات الاستثمار الذراع المهني لاتحاد شركات الاستثمار، يوم الأربعاء الموافق 9 أبريل 2025، برنامجاً تدريبياً متخصصاً بعنوان "الابتكار والتحول الرقمي في العمليات"، وذلك في مقر الاتحاد، وبمشاركة نخبة من الكفاءات التنفيذية والمهنية من مختلف شركات الاستثمار، في إطار جهود الاتحاد المستمرة لتعزيز جاهزية القطاع لمواجهة تحديات التحول الرقمي وتمكين الكوادر من أدوات وتقنيات المستقبل.

برنامج عملي عميق ومواكب لأحدث التحولات الرقمية قدم البرنامج الخبير الإقليمي رولان أبي نجم، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة Revotips للاستشارات التقنية، وصاحب الخبرة العريضة في مجالات الأمن السيبراني والتحول الرقمي ومكافحة الجرائم الإلكترونية. وقد شكل البرنامج تجربة تعليمية تطبيقية، تميّزت بطرح شامل جمع بين الأساسيات النظرية والتطبيقات العملية وأحدث الاتجاهات العالمية.

وشملت محاور البرنامج:

- فهم المفاهيم الأساسية للابتكار والتحول الرقمي، وأهميتها في رفع كفاءة العمليات المؤسسية.
- استعراض أبرز التقنيات الرقمية المؤثرة في بيئات الأعمال الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، البلوك تشين، الحوسبة السحابية، والأتمتة الروبوتية للعمليات.
- تحليل الأثر المباشر للتحول الرقمي على خفض التكاليف، تحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز رضا العملاء.

• تقديم دراسات حالة عالمية من قطاعات مثل الصناعة والتجزئة والرعاية الصحية واللوجستيات، تسلط الضوء على قصص نجاح ملموسة في تطبيق التحول الرقمي.

• رسم خارطة طريق رقمية توضح مراحل التغيير المؤسسي، بدءاً من تحديد المجالات القابلة للابتكار، وصولاً إلى دمج الحلول الرقمية ضمن استراتيجيات النمو.

جمهور مستهدف نوعي وحوارات استراتيجية

استهدف البرنامج القيادات التنفيذية، ومديري العمليات، وتخصصات سلاسل التوريد، وتكنولوجيا المعلومات، وتحسين العمليات، إضافة إلى فرق تطوير الأعمال، مما خلق بيئة تفاعلية عالية المستوى، أغنت النقاشات

مينيزيز للطيران تحقق إيرادات بقيمة 2.6 مليار دولار أمريكي عبر عملياتها حول العالم خلال العام 2024

20% نمو في الإيرادات على أساس سنوي لتصل إلى 2.6 مليار دولار أمريكي (بالمقارنة مع 2.2 مليار دولار أمريكي لسنة 2023).



حققت أرباحاً قوية بلغت 382 مليون دولار أمريكي قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء وهو ما يمثل هامش ربح بنسبة 15%

وسّعت من نطاق تواجدها العالمي ليشمل 300 مطاراً في 65 دولة

رحبت بأكثر من 5,000 موظف جديد، ليصل إجمالي القوى العاملة إلى 50,000 موظف

قدمت خدماتها لأكثر من 4.8 مليون رحلة طيران و250 مليون مسافر وقامت بمناولة 2.4 مليون طن من البضائع

الطيران عالمياً تتجاوز 5.2 مليار مسافر، وأكثر من 40 مليون رحلة جوية متوقعة، تظل رؤيتنا راسخة: بأن نكون المزود العالمي الرائد لخدمات الطيران. إننا على ثقة تامة بمستقبل واعد، وملتمزمون بالتوسع المسؤول، والكفاءة التشغيلية، والنمو المستدام، والمساهمة الإيجابية والفاعلة في تطور قطاع الطيران.»

وأضاف فيليب جوينيغ، الرئيس التنفيذي لمجموعة مينيزيز للطيران: «كان التوسع الاستراتيجي عاملاً أساسياً في نجاحنا على مدار السنوات الأربع الماضية، حيث حققنا زيادة بنسبة 41% في عدد المطارات التي نخدمها، ونمواً بنسبة 71% في عدد الدول منذ عام 2021. إن جهودنا المستمرة في بناء علاقات قوية مع عملائنا من شركات الطيران وشركائنا من المطارات قد أسهمت في إنشاء قاعدة متينة ننطلق منها نحو المزيد من النجاح، خاصة مع تزايد الفرص العالمية غير المسبوقة. وما يزيد فخراً بشكل خاص أننا كنا السباقين في اعتماد أهداف صافي الانبعاثات الصفرية من قبل «مبادرة الأهداف العلمية»، مما يعزز مكانتنا الريادية والتزامنا بالاستدامة. ويظل هدفنا في أن تكون مينيزيز للطيران الشركة الرائدة في هذا القطاع، هو الدافع الأساسي لكل ما نقوم به، ونتطلع إلى مواصلة هذه الرحلة الطموحة بثقة وشغف.»

إلى معدات تعمل بالكهرباء.

• سجلت انخفاضاً للسنة الثانية على التوالي، في معدل الاستقالة الطوعية للموظفين، مع انخفاض إضافي بنسبة 5% في عام 2024، ما جعل المعدلات أقل بكثير من مستويات استقالة الموظفين قبل جائحة كوفيد.

• حققت الشركة هدفها المتمثل بأن تكون 25% من المناصب القيادية للنساء، تماشياً مع حملة (25by2025) التي أطلقها الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA).

• مؤلت الشركة مشاريع التنمية المستدامة، ومبادرات مجتمعية وخيرية، بميزانية تجاوزت 388 ألف دولار أمريكي، إضافة إلى دعمها لجهود جمع التبرعات على مستوى فرق العمل المحلية.

وقد صرح حسن الحوري، رئيس مجلس الإدارة التنفيذي لمجموعة مينيزيز للطيران، قائلاً: «لقد كان عام 2024 عاماً استثنائياً بالنسبة لمينيزيز، شهدنا خلاله نمواً مزدوجاً وإنجازات قياسية على صعيد الرحلات وعدد المسافرين الذين تلقوا خدماتنا، إضافة إلى حجم الشحنات التي تم مناولتها. وبينما نستعرض هذه الإنجازات، نشعر بفخر بالغ بقيادتنا لهذا القطاع، وتقديمنا لخدمات طيران عالية الجودة، مع التزامنا الدائم بأعلى معايير السلامة والأمان. ومع دخولنا عام 2025 بتوقعات تاريخية لحركة

أعلنت مينيزيز للطيران، شريك الخدمات الرائد للمطارات وشركات الطيران في العالم، عن أداء قياسي خلال العام 2024، مسجلة بذلك نمواً مزدوجاً للعام الرابع على التوالي. ووفقاً لما ورد في تقريرها السنوي لعام 2024 وتقرير الاستدامة، حققت الشركة نتائج مالية قوية، إذ ارتفعت الإيرادات العالمية بنسبة 20% مقارنة بالعام 2023 لتصل إلى 2.6 مليار دولار أمريكي، مدفوعة بالتوسع في الأسواق الحالية ودخول أسواق جديدة.

كذلك، أعلنت المجموعة عن تحقيقها أرباحاً قوية قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء بلغت 382 مليون دولار أمريكي (بعد تطبيق المعيار الدولي رقم 16 الخاص بإعداد التقارير المالية)، بهامش ربح قدره 15%، ما يعكس متانة عملياتها الأساسية واستدامة أعمالها. وقد مكنتها هذا الأداء من زيادة الاستثمارات في المعدات والتكنولوجيا والتدريب، الأمر الذي من شأنه تعزيز من ثقة عملائها كشريك موثوق وطويل الأمد. وهذا النمو غير المسبوق لا يعزز من مكانة مينيزيز كشركة رائدة في قطاعها وحسب، بل يفتح آفاقاً جديدة للنمو والتوسع المستقبلي، مدفوعاً بإقبال متزايد من شركاء استراتيجيين من شركات الطيران والمطارات، تقديراً لثقتهم بسجلها المتميز في مجال السلامة وجودة خدماتها العالية وفاعلية قيادتها المرنة.

أبرز الإنجازات:

• ساهمت صفقات رئيسية في كل من البرتغال، وهونغ كونغ، وأنغولا، وماليزيا في تعزيز حضور الشركة العالمي لتصل إلى 300 مطاراً في 65 دولة.

• التوسع في الأسواق القائمة، مثل صربيا وإسبانيا، أكد على متانة علاقات مينيزيز للطيران وشركائها الناجحة، إلى جانب سجلها الحافل بالإنجازات.

• حققت مينيزيز للطيران إنجازاً بإدارتها لأكثر من 4.8 مليون رحلة (مقارنة مع 4.5 مليون رحلة عام 2023)، وتقديم خدماتها لأكثر من 250 مليون مسافر (مقارنة مع 217 مليون مسافر عام 2023).

• الاستثمارات في مرافق الشحن الجوي الحالية، بالإضافة إلى التقنيات المتطورة مكنت الشركة من مناولة رقم قياسي من البضائع بلغ 2.4 مليون طن (مقارنة مع 2 مليون طن عام 2023).

• أطلقت مينيزيز علامتها التجارية «بيرل إلفيتد ترافل» (Pearl Elevated Travel) لتعزيز عروض الخدمات التي تقدمها، حيث استقطبت حوالي 2.8 مليون ضيف في صالاتها الـ 55، كما عززت شركة «إير مينيزيز إنترناشيونال» (Air Menzies International) مكانتها كمزود رائد للشحن الجوي، محققة نمواً بنسبة 16% في حجم البضائع على أساس سنوي.

وفي غضون ذلك، أحرزت الشركة تقدماً ملحوظاً نحو تحقيق أهدافها البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، عبر جهودها المستمرة لخفض الانبعاثات بما يتماشى مع هدفها الطموح المتمثل في تحقيق صافي انبعاثات صفري بحلول عام 2045، مما يُظهر التزامها بالنمو المستدام إلى جانب توسيع نطاق أعمالها.

أبرز ملامح التقدم في مجال الاستدامة:

• مينيزيز للطيران هي أول مزود رئيسي لخدمات الطيران يحصل على اعتماد لأهدافه للوصول إلى صافي الانبعاثات الصفرية من قبل «مبادرة الأهداف العلمية».

• تقدمت الشركة نحو تحقيق هدفها بالوصول إلى 25% من معدات الدعم الأرضي الكهربائية (GSE) بحلول عام 2025، إذ نجحت بتحويل 22% من أسطولها حول العالم

انعقاد الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية ومجلس وزراء المالية العرب



عقدت أمس الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ / أحمد عبدالله الأحمد الصباح، وقد ألقى كلمة افتتاح الاجتماعات بالنيابة عنه رئيس مجلس الوزراء بالإنيابة معالي الشيخ / فهد يوسف سعود الصباح رحب فيها بالسادسة الحضور في بلدهم الثاني دولة الكويت ومتمنياً لهم طيب الإقامة، ونقل لهم تحيات حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ / مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وسمو ولي العهد الشيخ / صباح خالد الحمد الصباح حفظه الله، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ / أحمد عبدالله الأحمد الصباح متمنياً أن تتكلل أعمال هذه الاجتماعات بالنجاح والتوفيق لدعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية، وأشاد بالجهود المبذولة من دولنا العربية لتجاوز الكثير من الصعوبات والتحديات التي تتطلب مزيداً من تضافر الجهود والتعاون وتقريب الرؤى.

وقد شارك في الاجتماع وزراء المال والاقتصاد العرب ومحافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد في الدول العربية ومدراء عملي الهيئات المالية العربية، وترأس وفد دولة الكويت في الاجتماعات وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار المهندسة / نورة سليمان سالم الفصام وعضوية عدد من المسؤولين من وزارة المالية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والبنك المركزي الكويتي، كما ترأست دولة الكويت اجتماع مجلس محافظي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

ويتضمن مشروع جدول أعمال الاجتماعات السنوية للهيئات المالية العربية كل من (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا)، اختيار رؤساء مجالس ونوابهم من المحافظين، وتقارير مجلس الإدارة السنوي لعام 2024 واعتماد الحسابات الختامية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، واختيار المدققين الخارجيين لعام 2026.

من البنود مقدمة من قبل كل من صندوق النقد العربي ومجموعة البنك الدولي. بالإضافة إلى ما سبق ستعقد ورشة رفيعة المستوى حول «تحقيق الأهداف التنموية في ظل عدم اليقين المالي وهشاشة المديونية: الاتجاهات المستقبلية» على هامش الاجتماعات بتنظيم من صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وكل من صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي.

كما تم خلال اجتماع الهيئات انتخاب دولة الكويت لرئاسة الاجتماع القادم لمجلس محافظي صندوق النقد العربي وتم تعيين فوزي يوسف الحنيف لرئاسة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وعلى هامش الاجتماعات سيتم عقد الاجتماع السنوي الخامس عشر لصندوق باذر لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما سيعقد الاجتماع السنوي السادس عشر لمجلس وزراء المالية العرب، ويتضمن جدول الأعمال عدد

الدعيج: القطاع المصرفي الكويتي محصن ضد الأزمات



الشيخ أحمد الدعيج متراًسا الجمعية وإلى يمينه إلهام محفوظ

البنوك الكويتية متحفظة وتحفظ برسملة قوية

كتبت نور خالد :

أكد رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي الشيخ أحمد دعيج الصباح على استمرار الاهتمام برغبة المساهمين بتحويل البنك التجاري إلى مصرف إسلامي، مؤكداً بأنها رغبة المساهمين ومتى ما سنحت الفرصة وحصلنا على الموافقات اللازمة سيكون القرار بالمضي قدماً في التحول.

وقال الدعيج أن نسبة الديون المتعثرة في البنك عند نسبة صفر في المائة منذ عام 2018 حتى نهاية العام الماضي، مؤكداً على أن البنك يتبع استراتيجية تستشرف أي مشكلة مبكراً لمعالجتها والتعامل الفعال معها.

وقال الدعيج على هامش أعمال الجمعية العمومية للبنك أن العام الماضي 2024 كان الأفضل في مسيرة «التجاري»، معرباً عن تفاؤله بأن يكون 2025 امتداداً للعام الماضي على صعيد الأداء الجيد، معتبراً أن العام الماضي كان استثنائياً وقياسياً على صعيد النتائج منذ تأسيس البنك قبل سبع عقود.

وأوضح الدعيج على هامش الجمعية العمومية للبنك، والتي عقدت أمس بنسبة حضور 90.365 %، أن طموح مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي كبير، وسنكون عند ثقة المساهمين ببذل أقصى جهد في سبيل تحقيق أفضل نتائج للبنك.

وعلى صعيد التحديات والتداعيات المصاحبة لأزمة الحرب التجارية، أكد الدعيج تفاؤله بكفاءة السوق الكويتي على تجاوز التحديات والتقلبات الحادة في أسواق المال وأسعار النفط، شرط أن تواصل الحكومة طرح وتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى، حيث أن ضمان نشاط القطاع الخاص وتعزيز الإنفاق الرأسمالي سيجعل الاقتصاد المحلي قادراً على تجاوز أي أزمة، وبدعم من القيادة السياسية الحريصة على إنعاش الاقتصاد وحدث طفرة تنموية.

وقال الدعيج أن البنك التجاري والقطاع المصرفي

بشكل عام سيكون في طليعة المستفيدين من النشاط، وخصوصاً التعديلات التشريعية مثل قانوني الدين العام والرهن العقاري، مضيفاً أن تلك القوانين هدفها تعزيز الاقتصاد المحلي وزيادة قوته التنافسية. وتابع الدعيج «نحن متفائلون والقادم أفضل، وسيكون للقطاع المصرفي دور كبير ومهم في تلبية احتياجات النشاط التجاري».

وحول الأزمة الحالية التي تعاني منها أسواق المال العالمية والإقليمية وتأثيرها على القطاع المصرفي، بيّن الدعيج أن هذه الأزمة عبارة عن مطبات هوائية وتقلبات عادية تتفاوت في درجات التأثير، مؤكداً على أن القطاع المصرفي الكويتي محصن ضد الأزمات تحت إدارة ورقابة بنك الكويت المركزي الحصيفة، والبنوك الكويتية متحفظة و متمسكة برؤوس أموال عميقة وثقيلة ومعتمدة. وكرر الدعيج أن الاقتصاد الكويتي قادر على تجاوز تلك الأزمة وهي مجرد تقلبات خفيفة.

وفي رده على سؤال بشأن إمكانية إعادة النظر في طلب البنك التجاري للتحول إلى بنك إسلامي، أوضح الدعيج أنه متمسك بطلب المساهمين بالتحول إلى بنك إسلامي ونعمل على تحقيق طلبهم بالتحول إلى بنك إسلامي.

وكشف الدعيج أن النجاحات التي حققها البنك التجاري تعتمد بصفة أساسية على علاقة العمل الراسخة التي نحفظ بها مع عملائنا، بالإضافة إلى مواءمة وتوجيه موارد البنك المادية والبشرية التي يتمتع بها نحو المجالات التي تمثل فرصاً كبيرة للنمو بما يساهم في دفع عوامل القوة والقدرات التنافسية لمصرفنا.

إن النمو الجيد في محفظة القروض يعكس بوضوح نجاح النهج المتبع من البنك والذي يركز على خدمة العملاء، حيث قمنا على مدار سنين طويلة ببناء علاقات عمل قوية ومتواصلة تحظى بتقدير كبير

من عملائنا، وثقتهم في الحلول المالية والمصرفية المتميزة التي يقدمها البنك لهم، حيث يواصل مصرفنا الاستثمار بصورة كبيرة في تطوير منصاته الرقمية لتعزيز تجربة العملاء المصرفية مع البنك. ومع تزايد أعداد العملاء الذين يختارون قنوات الخدمة الذاتية، فإننا نعمل على تلبية احتياجاتهم مع ضمان البساطة والأمان وسهولة الاستخدام، مع التزامنا بالاستثمار المستمر في المواهب البشرية والتكنولوجيا على حد سواء وهو ما يجعل نموذج أعمالنا منسجماً ومتماشياً مع تطورات عملائنا.

وواصل مصرفنا تطبيق استراتيجيات فعالة واستباقية لتخفيف المخاطر والاعتراف المبكر بأي مشكلات متوقعة بشأن محفظة القروض حيث حافظنا على القروض المتعثرة عند نسبة صفر بالمائة منذ عام 2018 حتى نهاية عام 2024.

وتأكيداً على متانة وقوة الميزانية العمومية للبنك التجاري، قامت وكالة موديز برفع التصنيف الائتماني لمصرفنا للودائع طويلة وقصيرة الأجل، كما قامت الوكالة برفع تصنيف البنك لتقييم المخاطر طويلة الأجل المرتبطة بالأطراف المقابلة. ومن المعروف أن رفع التصنيف الائتماني يعكس نجاح البنك في تطبيق الاستراتيجية والتحسين الملحوظ في جودة الأصول والربحية القوية على خلفية ارتفاع هوامش الفائدة والدخل من الرسوم والعمولات، إلى جانب الرسملة القوية والاحتياطات والمخصصات المرتفعة التي تمنح البنك قدرات كبيرة على استيعاب أي خسائر ائتمانية، والمصداق القوية التي يتمتع بها البنك لجهة السيولة.

التطورات على صعيد الأعمال

نجح قطاع الخزينة والاستثمار خلال العام في استكمال برنامج إصدار سندات مساندة ضمن الشريحة الثانية لرأس المال بقيمة لا تزيد عن 100 مليون دينار كويتي، وذلك بعد إصدار الشريحة

القروض المتعثرة في «التجاري» 0% منذ 2018 حتى 2024

أزمة الرسوم مطبات
هوائية وطرح
المشاريع والإنفاق
الرأسمالي يدفع
الاقتصاد لتجاوزها

الرقابة
الحصيفة لبنك
الكويت المركزي
جزء من قوة
البنوك

اهتمامنا
قائم بالتحول
لمصرف
إسلامي



جانب من حضور الجمعية العمومية أمس

الثانية بقيمة إجمالية بلغت 50 مليون دينار كويتي. إن المتحصلات من إصدار السندات تساهم في رفع نسبة الشريحة الثانية من رأس المال المساند وهذا من شأنه تعزيز معدلات كفاية رأس المال وتعزيز قدرات البنك على تمويل المشاريع الكبرى.

واصل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد تقديم تجربة استثنائية للعملاء، مع تزايد إقبال العملاء على اختيار التعامل من خلال قنوات الخدمة الذاتية والخدمات الرقمية. ولتقديم خدمة أفضل للعملاء من جميع الأعمار والشرائح، ركزنا على تمكين وتسهيل وحماية تجربتهم المصرفية من خلال تقديم منصات فعالة وأمنة تسهل إنجاز معاملاتهم رقمياً مع البنك ومن خلال أجهزة السحب الآلي الذكية.

وتتويجاً لجهود البنك في مجال خدمة العملاء وإصدار البطاقات الائتمانية ومسبقة الدفع التي تلبى احتياجات العملاء، حصد التجاري جائزة ماستر كارد لأكثر البطاقات مسبقة الدفع تميزاً في الكويت، خلال منتدى الشرق العربي للأعمال 2024، الذي أقيم في سنغافورة، والذي ركز على مستقبل المدفوعات الرقمية والذكاء الاصطناعي.

وشهد قطاع الخدمات المصرفية للشركات نمواً قوياً في محفظة القروض، حيث أولى القطاع اهتماماً كبيراً بالقطاعات الاقتصادية المعتادة والقطاعات الناشئة، ولا سيما تلك التي تتمحور حول الذكاء الاصطناعي والطاقة الخضراء وغيرها من المجالات المبتكرة. إن هذا التركيز الاستراتيجي قد أدى إلى توسيع نطاق العروض الائتمانية المُصممة خصيصاً لهذه القطاعات، بما يتماشى مع أهداف البنك المتمثلة في زيادة التمويل المستدام وتقليل نسب التركز تجاه العملاء والقطاعات.

وقد حقق قطاع الخدمات المصرفية الدولية نمواً ملحوظاً لم يتحقق منذ سنوات، متجاوزاً التوقعات حيث أثمر نهجنا الاستباقي، بالتنسيق مع الشركات الأجنبية ومتعددة الجنسيات الشركات الكويتية العاملة على المستوى العالمي، عن فتح آفاق جديدة للأعمال وفرص التمويل المباشر. ومع تصاعد النمو العالمي وتخفيف القيود النقدية المشددة، نتوقع

المبذول من فريق البنك، وثقة وولاء عملائنا، والدعم الراسخ من مساهمي مصرفنا. ويحدونا الأمل في عام 2025، في تحقيق عوائد مرتفعة، ومواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة بفضل نموذج أعمالنا الأكثر مرونة، وكذلك قدرات مصرفنا ونهجنا الذي يركز على العملاء، والإدارة الرشيدة التي يتمتع بها البنك. وبينما نمضي بخطى ثابتة نحو المستقبل، سوف نواصل الالتزام بتنفيذ استراتيجيتنا، مع التركيز على دفع عجلة النمو المستدام، وخلق قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة مع البنك وسوف نواصل جهودنا لتحسين العوائد للمساهمين وتعزيز جودة الخدمات المقدمة للعملاء بما يدعم ثقافة البنك المرتكزة على تحقيق الأهداف ومواكبة التطورات الحديثة في القطاع المصرفي.

المزيد من الفرص السانحة التي يمكن للبنك اقتناصها، بما في ذلك إمكانية زيادة الأعمال والتسهيلات غير الممولة.

استشراف المستقبل 2025

في البنك التجاري الكويتي، نقوم بالتخطيط على المدى الطويل ونستثمر بشكل استراتيجي في مجالات الأعمال التي تجعلنا في وضع أفضل وأكثر مرونة لخدمة عملائنا بشكل أفضل. ونتيجة لذلك، أنهينا عام 2024 بتحقيق العديد من الإنجازات، ليس فقط على مستوى الربحية القياسية، ولكن على مستوى متانة المؤشرات المالية الأخرى. كما تعكس إنجازاتنا في عام 2024 مدى التفاني والعمل الجاد

الجمعية العمومية
تقر توزيع 40%
نقداً للمساهمين

أرقام البنك التجاري في 2024:

بنسبة 15.5% مقارنة بعام 2023.
7. بلغ إجمالي الأصول 4.7 مليار دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 بارتفاع بنسبة 11.7% مقارنة بعام 2023.
8. بلغ إجمالي المخصصات المحتفظ بها لدى مصرفنا مقابل القروض 257.1 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.
9. جاءت النسب الرقابية قوية ولا تزال أعلى بكثير من المتطلبات الرقابية لبنك الكويت المركزي، إذ بلغ معدل كفاية رأس المال 18.9%، ونسبة تغطية السيولة 217.7%، ونسبة صافي التمويل المستقر 111.4% ونسبة الرفع المالي 11.3%.

بنسبة 0.5%.
3. بلغت الأرباح الصافية الخاصة بمساهمي البنك 157.2 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 مرتفعة عن عام 2023 بنسبة 41.4%.
4. بلغ الدخل من الرسوم والعمولات 49.7 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 مرتفعاً بنسبة 11.6% مقارنة بعام 2023.
5. بلغت نسبة التكاليف إلى الإيرادات 34.64% ما يعكس الكفاءة التشغيلية لإدارة البنك.
6. بلغت القروض والسلفيات 2.8 مليار دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 مرتفعة

على الرغم من البيئة التشغيلية التي تتسم بالتحديات، حقق مصرفنا نتائج مالية قياسية، وهي الأعلى في تاريخ البنك التجاري الكويتي الممتد على مدار سبعة عقود من الزمان، انعكست على أهم المؤشرات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 والمبينة على النحو الآتي:

1. بلغت الإيرادات التشغيلية 180.0 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 مرتفعة عن عام 2023 بنسبة 5.8%.
2. بلغت الأرباح التشغيلية قبل المخصصات 117.7 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 مرتفعة عن عام 2023

يُعدّ أحد أضخم المشاريع الصحية في المنطقة

المكتب العربي: الافتتاح الكامل لمستشفى الولادة الجديد يسهم في تعزيز منظومة الرعاية الصحية في دولة الكويت



تم الافتتاح الرسمي والكامل لمستشفى الولادة الجديد في الكويت، والذي يُعدّ واحداً من أبرز المشاريع الصحية في المنطقة، وذلك تحت رعاية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه وبحضور سمو ولي العهد الشيخ صباح خالد الحمد الصباح حفظه الله، ومعالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد يوسف سعود الصباح، ووزير الصحة د. أحمد العوضي ووزيرة الأشغال العامة د. نورة المشعان وعدد من الوزراء والمسؤولين الحكوميين.

ويُعدّ المستشفى، الذي قام المكتب العربي للاستشارات الهندسية بالفكرة التصميمية والإشراف الكامل على تنفيذه، جزءاً من خطة التنمية الوطنية لرؤية «كويت جديدة 2035»، ويتكوّن من أربعة مباني منها مبنى رئيسي يتكون من ثلاثة أبراج، ومبنى ملحق للعيادات الخارجية، ومبنى مواقف سيارات متعدد الأدوار، والأخير مبنى خدمات مركزية، بسعة إجمالية قدرها 789 سريراً. ويمتد المشروع على مساحة تبلغ 65 ألف متر مربع في منطقة الصباح الطبية التخصصية، ويتميّز بموقعه الفريد على ساحل جون الكويت، وتصميمه الحديث وفقاً لأحدث المعايير العالمية في تشخيص وعلاج أمراض النساء والولادة، إضافة إلى التزامه بمواصفات المباني الخضراء الصديقة للبيئة والموفرة للطاقة.

وتحتوي أجنحة المرضى على 460 غرفة خاصة موزعة على 19 جناحاً، إضافة إلى أجنحة العناية المركزة التي تحتوي على 80 غرفة خاصة وأجنحة العناية المركزة للخدج التي تحتوي على 249 سريراً والعيادات الخارجية وتضم 81 عيادة إلى جانب ثلاث

صيدليات رئيسية (المركزية - العيادات الخارجية - الطوارئ). وفاز مستشفى الولادة الجديد في الكويت بجائزة التميّز لأفضل مشروع لعام 2024 من معهد الخرسانة الأميركي (ACI) - فرع الكويت، تقديراً لتميّز هذا الصرح الطبي الوطني وعلى الالتزام بالمعايير الرائدة في الصناعة.

وبهذه المناسبة، تقدّم الرئيس التنفيذي للمكتب العربي، المهندس طارق شعيب، بخالص التهنئة إلى وزارة الصحة ووزارة الأشغال العامة على افتتاح هذا الصرح الطبي المتكامل، قائلاً: «نفخر في المكتب العربي بالفكرة التصميمية والإشراف على تنفيذ هذا المشروع الاستراتيجي منذ بدايته وحتى لحظة

تسليمه، لما له من دور كبير في تعزيز منظومة الرعاية الصحية في دولة الكويت، وتوفير بيئة علاجية آمنة ومتكاملة تواكب أفضل المعايير العالمية». وأكد شعيب أن مشروع مستشفى الولادة الجديد يجسّد الشراكة الناجحة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى، مشيراً إلى أن تصميمه وتنفيذه استندتا إلى أعلى معايير الجودة والكفاءة لضمان تحقيق نتائج متميزة.

وذكر أن هذا الافتتاح يُعدّ خطوة محورية نحو تحقيق أهداف «كويت جديدة 2035»، حيث يمثل المستشفى نموذجاً يُحتذى به في المشاريع الصحية المستقبلية التي تدمج بين التصميم الذكي والخدمات المتخصصة والبيئة المستدامة.

استبيان «الاقتصادية»

أبريل 2025

هل حجم التشريعات الصادرة عن «أسواق المال» يتناسب مع حجم البورصة حالياً؟ والتي تفتقد لأي أدوات استثمارية أو مشتقات حديثة مطبقة وفاعلة، فضلاً عن محدودية عدد الشركات المدرجة

السؤال

هل تؤيد استمرار التشريع والتعديل على اللائحة التنفيذية دون نتائج تتعلق بأدوات استثمارية ملموسة مطبقة؟

نعم

لا

إيماننا منا بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والمشاركة من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات والتحديات والمشاكل، نطرح استبياناً شهرياً لجميع المستثمرين المؤسسيين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين بالسوق المالي عموماً، حول قضية محددة. ونطرح في استبيان أبريل 2025 قضية مهمة وحيوية تمس جميع الشركات المدرجة وأصحاب المصلحة في الشركات عموماً، وهي قضية «حجم التشريعات والتعديلات» التي تصدر بشكل متواصل من هيئة أسواق المال، وتنمو بوتيرة أسرع من نمو حجم وأعمال وأنشطة السوق المختلفة من ناحية التنوع، والتي تسبق إطلاق وتفعيل الأدوات والمشتقات. حالياً توجه هيئة أسواق المال للسوق 19 كتاب، عبارة عن اللائحة التنفيذية للقانون 7 لعام 2010 وتعديلاته، وباب التشريع مستمر ومفتوح، وذلك كله في ظل محدودية حجم السوق واستمرار نزيف الشركات المشطوبة والموقوفة والخارجة من مقصورة الإدراج، وبطء عجلة الإدارجات، فضلاً عن الأدوات المالية الحديثة والمشتقات المفعلة الغير ملموسة في أقدم أسواق المنطقة.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



ترامب يعلق الرسوم الجمركية الإضافية لمدة 90 يومًا ويرفعها على الصين إلى 125 %

والألمنيوم والسيارات. ويبحث الاتحاد، الذي يضم 27 دولة، إجراءات أشد ضد الواردات الأميركية، عقب أحدث حزمة من تعريفات ترامب. الأسواق ترتفع

تفاعلت أسهم وول ستريت فوراً بعد قرار ترامب تعليق الرسوم لمدة 90 يوماً، إذ ارتفع مؤشر «داو جونز الصناعي» بنسبة 6.58 %، أو 2,476.82 نقطة، ليصل إلى 40,122.41 نقطة.

كما سجل مؤشر «ناسداك» الذي يهيمن عليه قطاع التكنولوجيا زيادة بنسبة 9.82 %، ليصل إلى 16,767.83 نقطة. وارتفع مؤشر «ستاندرد أند بورز 500» بنسبة 7.72 %، ليصل إلى 5,367.44 نقطة.

الاحترام الذي أظهرته الصين تجاه الأسواق العالمية». كانت بكين رفعت الرسوم الجمركية على السلع الأميركية إلى 84 %، رداً على الرسوم التي فرضها ترامب وبلغت 104 % بعد الحزمة الأخيرة التي دخلت حيز التنفيذ اليوم.

وقالت وزارة المالية الصينية في بيان إن الرسوم على السلع الأميركية سترتفع من 34 % إلى 84 % بدءاً من 10 أبريل. وفي بروكسل، وافقت دول الاتحاد الأوروبي أيضاً على فرض تعريفات جمركية انتقامية على سلع أميركية بقيمة 21 مليار يورو (23 مليار دولار)، في أول رد أوروبي على التعريفات الجمركية التي فرضها ترامب.

وهذه الحزمة تأتي رداً على فرض ترامب حزمة سابقة من الرسوم، الشهر الماضي، بنسبة 25 % على واردات الصلب

قرر الرئيس الأميركي دونالد ترامب تعليق التعريفات الجمركية الإضافية التي فرضها الأسبوع الماضي لمدة 90 يوماً، كما قرر رفعها على الواردات الصينية إلى 125 % من 104 % سابقاً.

وقال ترامب على موقع «تروث سوشيل»، إن القرار جاء بعد تواصل 75 دولة مع الحكومة الأميركية للوصول إلى حلول تتعلق بمشاكل التجارة والرسوم الجمركية والرسوم غير المالية والتلاعب بالعملة.

وقرر ترامب أيضاً تخفيض الرسوم الجمركية المضادة إلى 10 %، والتي تتراوح بنسب مختلفة بين شركاء واشنطن التجاريين، باستثناء الصين.

وأضاف أن رفع الرسوم على الصين جاء «بناءً على عدم

«العربي للإنماء»: نستهدف رفع مداخلات القطاع الخاص لمليار دولار عام 2030



الاقتصادي والاجتماعي في دولة الكويت، بحسب وكالة الأنباء الكويتية. وأوضح أن الصندوق حافظ على تصنيفه الائتماني المرتفع مدعوماً بوضع مالي، رغم استمرار توقف بعض الدول عن سداد التزاماتها تجاه الصندوق، وبقاء نسبة القروض المتعثرة عند مستوياتها المرتفعة لتبلغ 29 %، فيما بلغت نسبة تمويلاته 27 % للتنمية الوطني العربي من إجمالي تمويلات الصناديق العربية. ونوه بأن البلدان العربية مرت بأزمات عديدة وأوقات عصيبة، وتكاد تكون السنوات القليلة الماضية هي الأقسى مشيراً للكارثة الإنسانية جراء عدوان الاحتلال الإسرائيلي المستمر على غزة ولبنان وسوريا، والتي انعكست على أداء الاقتصادات العربية بتراجع القطاع السياحي وتباطؤ حركة التجارة والنمو الاقتصادي.

كشف المدير العام ورئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بدر السعد، إصدار سندات بقيمة 50 مليون دينار كويتي؛ لتمويلات القطاع وذلك للاستفادة من التصنيف الائتماني المرتفع للصندوق.

وأشار إلى أنه سيتم استعمال منتجات وخدمات مالية مبتكرة تحقق الهدف التنموي، وتضمن الاستدامة وتحسين موارد الصندوق، مع استهداف رفع مداخلات القطاع الخاص من 500 مليون دولار إلى مليار دولار في عام 2030.

يأتي ذلك خلال كلمة بدر السعد في الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية والدورة الاعتيادية الـ 16 لمجلس وزراء المالية العرب، والاجتماع السنوي الـ 54 لمجلس محافظي الصندوق العربي للإنماء

إقراض البنوك السعودية للقطاع الخاص يرتفع 13.76 % بنهاية فبراير

وتضمن الائتمان المصرفي قروضاً وسلفاً وسحوبات على المكشوف بقيمة 2.808 تريليون ريال بنهاية فبراير الماضي، وهو أعلى مستوى يصل إليه على الإطلاق، مقابل 2.473 تريليون ريال بنهاية الشهر نفسه من عام 2024؛ ليرتفع بنسبة 13.5 % وبما يعادل 334.95 مليار ريال على أساس سنوي.

واشتمل الائتمان أيضاً على كمبيالات مخصومة بقيمة 19.83 مليار ريال بنهاية فبراير 2025، مقابل 18.9 مليار ريال في نهاية الشهر ذاته من العام الماضي؛ لتزيد بنحو 4.9 %.

وارتفعت كذلك قيمة الاستثمارات في الأوراق المالية الخاصة إلى 105.12 مليار ريال بنهاية فبراير 2025م، مقابل 86.17 مليار ريال بنهاية الشهر المماثل من العام الماضي؛ لترتفع بنحو 21.99 % على أساس سنوي

% وبما يعادل 34.13 مليار ريال عن شهر يناير، حيث كانت تبلغ بنهايته 2.899 تريليون ريال.

وبنهاية عام 2024، زاد حجم إقراض البنوك للقطاع الخاص بنسبة 13.36 % بنهاية ديسمبر على أساس سنوي، ليصل إلى 2.855 تريليون ريال، مقابل 2.518 تريليون ريال بنهاية الشهر المماثل من العام 2023م.

وتشتمل مطلوبات المصارف من القطاع الخاص على كل من الائتمان المصرفي (يضم قروضاً وسلفاً وسحوبات على المكشوف، وكمبيالات مخصومة)، بالإضافة إلى استثمارات في أوراق مالية خاصة.

وبلغ مجموع الائتمان المصرفي بنهاية فبراير الماضي 2.828 تريليون ريال، مقابل 2.492 تريليون ريال بنهاية الشهر ذاته من عام 2024؛ ليزيد بنسبة 13.48 % وبما يعادل 335.88 مليار ريال.

ارتفع إقراض البنوك السعودية للقطاع الخاص بنهاية شهر فبراير 2025م للشهر الرابع عشر على التوالي؛ ليسجل أعلى مستوى تاريخي على الإطلاق.

وزاد حجم إقراض البنوك للقطاع الخاص بنسبة 13.76 % بنهاية فبراير الماضي على أساس سنوي، وبزيادة قيمتها 354.83 مليار ريال عن حجم الإقراض بنهاية الشهر المماثل من عام 2024.

ووصل حجم مطلوبات المصارف من القطاع الخاص بالملكة إلى 2.933 تريليون ريال بنهاية شهر فبراير 2025م، وهو أعلى مستوى تاريخي يصل إليه على الإطلاق، مقابل 2.578 تريليون ريال بنهاية الشهر ذاته من العام الماضي.

وعلى أساس شهري، زادت مطلوبات المصارف التراكمية من القطاع الخاص في شهر فبراير الماضي بنحو 1.18

«مؤتمر الدوحة للمال الإسلامي» يدعو لإطار تنظيمي للبلوك تشين والذكاء الاصطناعي



توفران حلولاً متقدمة للحفاظ على الأوقاف وتطويرها وتنميتها، بتحسين إدارة الأصول، وتحقيق كفاءة التوزيع، وتعزيز الشفافية والحوكمة، وتحسين الاستدامة وزيادة الثقة.

كما أن هذا التحول الرقمي للأوقاف يعرضه جملة من التحديات كخصوصية بيانات الأوقاف، وضعف الثقة في التكنولوجيا المتعلقة بالمساعدات الإنسانية والاجتماعية، وتكاليف التمويل، ويمكن التغلب على هذه التحديات بتعزيز بيئة الوقف وتدريب الكادر البشري في المؤسسات الوقفية، ودراسة عوائق التحول الرقمي، وبذل الجهود المطلوبة لتذليلها. وشدد البيان على أهمية العمل على الحوكمة القانونية والفهرسة الخوارزمية للوثائق الوقفية بمعالجة ذكية تؤسس لمشروع (بنك الوثائق الوقفية) لردم الفجوة بين الباحثين وبين الذاكرة الوقفية للحضارة الإسلامية، وتحافظ على الأصول الوقفية.

وخلال الجلسات العلمية لمؤتمر الدوحة الحادي عشر للمال الإسلامي تمت مناقشة المحاور الأربعة الرئيسة المتضمنة لموضوعات: الذكاء الاصطناعي اللامركزي الأحكام والضوابط، والوقف في ظل تكامل البلوك تشين والذكاء الاصطناعي، وثورة الألعاب القائمة على البلوك تشين الأحكام وفرص الاستثمار، وسلاسل القيم عبر التمويل اللامركزي المدعوم بالذكاء الاصطناعي.

مختلفة الجوانب، متعددة النواحي، وهذه الأحكام مقيدة بالضوابط الشرعية التي تحقق المصالح المشروعة من اللعب والترفيه، وتحد من المفساد المترتبة على هذه الألعاب ومنها إلى أن المعاملات المالية التي تتم في الألعاب الإلكترونية من فتح الحساب، أو بيعه، أو شراء النقاط تأخذ حكم اللعبة نفسها من الجواز أو المنع، إضافة إلى تقيدها بالأحكام الخاصة بالمعاملات المالية الإلكترونية.

ولفت البيان الختامي إلى أن لفقه المستقبلية أهمية في الصناعة والاجتهاد الفقهي المعاصر، وبالنظر إلى مباني عمل الذهن الفقهي في النظر للمآلات وطبيعة الذكاء الاصطناعي وقدرته على تحليل البيانات الضخمة والاستنباط والاستنتاج، فإنه يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لزيادة الفاعلية والتجويد في توقع الخيارات والمآلات الفقهية المستقبلية. وشدد على أن تكامل البلوك تشين والذكاء الاصطناعي يعزز الامتثال الشرعي في المصارف الإسلامية من خلال تحقيق الشفافية، وتحسين التدقيق الشرعي، وتقليل مخاطر التلاعب، وقد أظهرت التطبيقات العملية في بعض المؤسسات المالية الإسلامية نجاح تطبيق هذا التكامل، مما يفتح الطريق أمام المصارف الإسلامية لتحسين أدائها وزيادة فاعليتها وتطوير منتجاتها بما يعزز من دورها وتنافسيتها على مستوى الصناعة المالية العالمية.

ونوه البيان بأن الذكاء الاصطناعي وتقنية البلوك تشين

أوصى مؤتمر الدوحة للمال الإسلامي بوضع إطار تنظيمي متوافق مع الشريعة لتطبيقات البلوك تشين والذكاء الاصطناعي.

ودعا المؤتمر مؤسسات التمويل الإسلامي والهيئات التنظيمية وخبراء التكنولوجيا للتعاون في سبيل وضع معايير للعقود الذكية، وحوكمة الذكاء الاصطناعي، وتطوير بيئات تنظيمية تجريبية مخصصة للبلوك تشين والذكاء الاصطناعي، وإنشاء أطر متوازنة تحفز الابتكار مع الحفاظ على المبادئ الإسلامية، وفق بيان شركة بيت المشورة للاستشارات المالية، اليوم الأربعاء.

وحت البيان الختامي للمؤتمر على تسريع دراسة وتقييم ومتابعة مستوى تغير حالة العوامل المؤثرة والمخاطر للتمويل اللامركزي، وتحديد مدى اقترابها أو ابتعادها من إغلاق الفجوة القائمة بين الابتكار من جهة وسلسلة القيم والتنظيم من جهة أخرى.

وأكد المؤتمر أن جوهر مفهوم التمويل من منظور الاقتصاد الإسلامي يقوم على منظومة القيم والأخلاق، والنظام المالي الإسلامي هو الذي يحقق التوازن بين الابتكار والقيم والتنظيم من جهة وبناء نظام مالي أكثر عدلاً وتوافقاً مع مقاصد الشريعة الإسلامية وأكثر استدامة من جهة أخرى، يستوي في ذلك أن يكون التمويل مركزياً أو لا مركزياً أو هجيناً. وأوضح أن الألعاب الإلكترونية لا تأخذ حكماً واحداً؛ لأنها

فرنسا تجهد 5 مليارات يورو من الإنفاق العام

وأضافت «ستكون هذه الخمسة مليارات دولار، التي إما سنلغي إنفاقها، أو نؤجلها أو سنعيد توجيهها، ردنا على هذا العالم غير المستقر».

وفتح وزير المالية إيريك لومبار الباب يوم الجمعة أمام السماح بتقليص هدف خفض العجز هذا العام إذا أثرت الحرب التجارية على الاقتصاد بشدة، مستبعداً إجراء تخفيضات إضافية في الإنفاق لتعويض العجز المحتمل في النمو. وقال فرانسوا فيلوروا دو جالو محافظ البنك المركزي إن فرنسا يجب أن تلتزم بمستوى العجز المستهدف حالياً، مضيفاً أن أي تراجع يجب تعويضه في وقت لاحق.

ومن المقرر أن تحدث الحكومة توقعاتها بشأن النمو والعجز على المدى الطويل الأسبوع المقبل عندما ترسل برنامجها السنوي للتخطيط الاقتصادي إلى المفوضية الأوروبية.

وقالت مونشالان «مهما حدث، فإن الطريق الصحيح الذي يتعين اتخاذه هو خفض الدين».

قالت أميلي دو مونشالان وزيرة الدولة المكلفة بالحسابات العامة في فرنسا إن باريس قررت تجميد خمس مليارات يورو (5.5 مليار دولار) من الإنفاق العام لإبقاء خطط خفض العجز في المتناول وسط تباطؤ النمو وحالة الضبابية بسبب الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

وتستهدف الحكومة الفرنسية خفض عجز الموازنة العامة إلى 5.4% من الناتج الاقتصادي هذا العام من 5.8% في 2024، لكن تزايد الضبابية حول توقعات النمو يجعل هذا الأمر صعباً.

وقالت مونشالان لقناة بي.إف.إم التلفزيونية «مثلما تخصص الأسرة أموالاً للأيام العصبية المقبلة، يمكنني اليوم أن أقول إننا نمنح أنفسنا خمس مليارات من جهود إضافية، من خلال الإنفاق الذي لن يُنقذ، والإنفاق الذي سيُوجَل، والإنفاق الذي سيُعاد تخصيصه».

ترايب يهدد TSMC بضرائب بنسبة 100% إذا لم تصنع بأمریکا

قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إنه أبلغ شركة تايوان لتصنيع أشباه الموصلات، التي تعهدت ببناء مصانع جديدة في الولايات المتحدة، أنها ستدفع ضريبة تصل إلى 100% إذا لم تبن مصانعها في البلاد.

وفي حديثه خلال فعالية للجنة الوطنية الجمهورية في الكونغرس، انتقد ترامب إدارة الرئيس السابق جو بايدن لتقديمها منحة قدرها 6.6 مليار دولار لوحدة TSMC الأمريكية لإنتاج أشباه الموصلات في فينيكس بولاية أريزونا، قائلاً إن شركات أشباه الموصلات لا تحتاج إلى المال. وقال ترامب «شركة TSMC، لم أعطهم أي أموال... كل ما فعلته هو أنني قلت، إذا لم تبنوا مصنعكم هنا، فسوف تدفعون ضريبة كبيرة».

وفي مارس، أعلنت شركة TSMC، أكبر شركة لتصنيع الرقائق التناظرية في العالم، في البيت الأبيض أنها تخطط لإجراء استثمار جديد بقيمة 100 مليار دولار في الولايات المتحدة، والذي يشمل بناء خمسة مرافق إضافية للرقائق في السنوات المقبلة.

وفي وقت سابق من يوم الثلاثاء، ذكرت رويترز أن الشركة المصنعة للرقائق قد تواجه غرامة قدرها مليار دولار أو أكثر لتسوية تحقيق مراقبة الصادرات الأمريكية بشأن شريحة صنعها وانتهى بها الأمر داخل معالج الذكاء الاصطناعي لشركة هواوي تكنولوجيز.

الصين ترفع الرسوم الجمركية على السلع الأمريكية إلى 84 %



بكين في أبريل 2020، خلال أزمة كوفيد-19، حيث نصحت حينها المواطنين بعدم التوجه إلى الولايات المتحدة بسبب الإجراءات المبالغ فيها للوقاية من الفيروس والوضع الأمني الداخلي المتوتر.

التحركات الأخيرة من جانب الصين تعكس تصاعداً في اللهجة السياسية والاقتصادية في علاقتها مع الولايات المتحدة، وسط نزاع تجاري مستمر وتبادل لسياسات عقابية بين الجانبين، ما يفتح الباب أمام مزيد من التوترات التي قد تتجاوز الإطار الاقتصادي لتطال أوجه التعاون الثقافي والتعليمي أيضاً.

ما دفع بكين إلى الرد بالمثل بفرض تعريفات جمركية بنسبة 84 % على جميع الواردات القادمة من الولايات المتحدة، مما تسبب في اضطرابات جديدة داخل الأسواق العالمية وساهم في تعميق الأزمة التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم. في السياق ذاته، دعت وزارة التعليم الصينية الطلاب إلى إعادة النظر في خططهم الدراسية داخل الولايات المتحدة، محذرة من مخاطر أمنية محتملة خاصة في بعض الولايات، مشيرة إلى قانون جديد تم تمريره مؤخراً في ولاية أوهايو كمثل على تلك المخاوف. وتعيد هذه التطورات إلى الأذهان تحذيرات مماثلة أصدرتها

ردت الصين مجدداً على سياسات التعريفات الجمركية التي يفرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، برفع رسومها الجمركية على الواردات الأميركية إلى أكثر من 80 %.

أعلن مكتب لجنة التعريفات الجمركية بمجلس الدولة الصيني أن التعريفات الجمركية على السلع الأمريكية سترتفع من 34 % إلى 84 % اعتباراً من 10 أبريل، وفق سي إن بي سي.

يأتي هذا بعد أن دخلت أحدث زيادة في التعريفات الجمركية الأمريكية - والتي رفعت الرسوم الجمركية على السلع الصينية إلى أكثر من 100 % - حيز التنفيذ في بداية 9 أبريل. ويهدد التصعيد المتكرر للرسوم الجمركية بإيقاف التجارة بين اثنين من أهم اقتصادات العالم.

أعلنت إدارة ترامب الأسبوع الماضي عن سياسة تعريفات جمركية جديدة شاملة، وحذرت الدول الأخرى من الرد. وأبدت بعض الدول، بما فيها اليابان، استعدادها للتفاوض بشأن التعريفات، لكن يبدو أن الصين تتخذ موقفاً أكثر تشدداً. في الوقت ذاته حثت الحكومة الصينية مواطنيها على التفكير ملياً قبل السفر إلى الولايات المتحدة، في خطوة تعكس تصاعد حدة التوتر في العلاقات التجارية والأمنية بين البلدين.

وجاء التحذير في بيان رسمي صادر عن وزارة الثقافة والسياحة، شددت فيه على ضرورة تقييم المخاطر بعناية قبل اتخاذ قرار بالسفر إلى الأراضي الأمريكية، وذلك في ظل ما وصفته بـ "تدهور العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة والمخاوف الأمنية المتزايدة في أمريكا".

التحذير جاء عقب قرار إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب فرض زيادات حادة في الرسوم الجمركية على السلع الصينية.



تهديد أميركي بشطب الأسهم الصينية وسط تصاعد التوترات التجارية

وحذر بييسنت من أي خطوة صينية لخفض قيمة عملتها كرد فعل على الرسوم الجديدة، موضحاً أن «خفض اليوان سيكون بمثابة فرض ضريبة على بقية العالم، وسيدفع الدول الأخرى إلى رفع تعريفاتها الجمركية للتعويض عن الآثار السلبية».

يأتي هذا التوتر في سياق تصعيد متبادل بين أكبر اقتصادين في العالم، بعد فرض واشنطن تعريفات جمركية واسعة على السلع الصينية، ضمن سياسة تهدف لإعادة التوازن في العلاقات التجارية بين الجانبين.

في ظل استمرار التصعيد التجاري. وقال بييسنت إن «الصين لا تُبدي رغبة حقيقية في التفاوض، رغم كونها من أكثر الدول انتهاكاً لقواعد النظام التجاري العالمي»، مشيراً إلى أن الحلفاء الدوليين يدعمون جهود واشنطن لإعادة التوازن في السياسات التجارية الصينية.

وأضاف، «الولايات المتحدة تسعى إلى تعزيز التصنيع المحلي، فيما تحتاج الصين إلى تحفيز الاستهلاك الداخلي، وهذا هو جوهر الحل الاقتصادي للطرفين».

وصف وزير الخزانة الأميركي، سكوت بييسنت، قرار الصين بفرض رسوم جمركية انتقامية بنسبة 84 % على الواردات الأميركية بأنه «خطوة مؤسفة وخاسرة لبكين»، مؤكداً أن النهج الصيني يعمق الأزمة التجارية بين البلدين بدلاً من حلها عبر الحوار.

وفي مقابلة مع شبكة «فوكس بزنس» يوم الأربعاء، لم يستبعد الوزير الأميركي اتخاذ إجراءات إضافية، بما في ذلك احتمال شطب الشركات الصينية من الأسواق المالية الأميركية، مؤكداً أن «كل الخيارات مطروحة على الطاولة».

جي بي مورغان يتوقع ركودا ويدعو لتسريع مفاوضات التجارة

زادت الضغوط على ثقة المستثمرين والمستهلكين».

قبل الافتتاح، تراجعت العقود الآجلة لمؤشر داو جونز بأكثر من 923 نقطة، وإس آند بي 500 بـ 107 نقاط، وناسداك بـ 316 نقطة، ما يعزز التوجه نحو سوق هابطة، إذ فقد إس آند بي 500 نحو 19% من ذروته.

وسجل مؤشر التقلبات VIX، مقياس الخوف في الأسواق، أعلى مستوياته منذ أغسطس 2023 عند 57.47 نقطة.

انخفضت أسهم شركات التكنولوجيا الكبرى مثل أبل وأمازون وميتا بنسبة تقارب 2% لكل منها، كما تراجعت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها منذ فبراير 2021، ما أدى إلى انخفاض إكسون موبيل وشيفرون بأكثر من 2%، وخسرت شركة إس إل بي نحو 4.8%.

في المقابل، ارتفعت عوائد السندات الحكومية بفعل توقعات متزايدة بأن الاحتياطي الفيدرالي قد يخفض أسعار الفائدة قريبا للحد من تأثير الركود المحتمل.



وحتى السندات الحكومية. وقال سام ستوفال، كبير محللي الاستثمار في سي إف آر إيه «كلما طال أمد النزاع التجاري وتضاعفت الإجراءات المتبادلة،

من النسبة السابقة البالغة 34%. ومع تصاعد التوترات وغياب مؤشرات التهدئة، تعمقت مخاوف الركود وبدأ المستثمرون في الخروج من الأسهم والسلع

قال الرئيس التنفيذي لبنك جيه بي مورغان تشيس، جيمي ديمون، إن الرسوم الجمركية الواسعة التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب «ستؤدي على الأرجح إلى ركود اقتصادي وموجة من تعثرات المقترضين».

وفي مقابلة مع قناة «فوكس بيزنس»، أوضح ديمون «طالما أسعار الفائدة في ارتفاع، والتضخم لا ينخفض، والفروق الائتمانية تتسع، فإننا سنشهد المزيد من المشكلات في سوق الائتمان».

وحت ديمون الإدارة الأميركية على الإسراع في مفاوضات التجارة مع الشركاء التجاريين من أجل تهدئة الأسواق، التي تعيش حالة من التقلب الشديد منذ الإعلان عن الرسوم، وفق رويترز.

الأسواق تترنح مع تصاعد الحرب التجارية تراجعت مؤشرات وول ستريت بشكل حاد صباح الأربعاء، بعد إعلان الصين فرض رسوم إضافية بنسبة 84% على جميع الواردات الأميركية بدءاً من 10 أبريل، ارتفاعاً



البنك المركزي الهندي يخفض سعر الفائدة إلى 6% لتعزيز النمو

خفض البنك المركزي الهندي سعر الفائدة الرئيسي بمقدار 25 نقطة أساس إلى 6%، مسجلاً أدنى مستوى له منذ سبتمبر 2022، مع تزايد المخاوف بشأن النمو في خامس أكبر اقتصاد في العالم.

وجاء خفض سعر الفائدة متوافقاً مع توقعات المحللين الذين استطلعت رويترز آراءهم، ويأتي في الوقت الذي دخلت فيه الرسوم الجمركية المتبادلة الأمريكية حيز التنفيذ منتصف ليل الولايات المتحدة (9:31 صباحاً بتوقيت الهند) بفرض ضريبة بنسبة 26% على السلع الواردة من الهند.

وفي بيان السياسة النقدية، أشار بنك الاحتياطي الهندي إلى أن التعريفات الجمركية أدت إلى زيادة حالة عدم اليقين التي تلقي بظلالها على التوقعات الاقتصادية في مختلف المناطق، مما يفرض رياحاً معاكسة جديدة على النمو العالمي والتضخم.

وتأتي هذه الخطوة من جانب بنك الاحتياطي الهندي في ظل تراجع معدلات التضخم، ولكن أيضاً في ظل تباطؤ الاقتصاد.

أوضح بنك الاحتياطي الهندي أن خفض أسعار الفائدة جاء نتيجة لـ«تحسن ملحوظ» في توقعات التضخم، مضيفاً أن هناك ثقة أكبر في أن التضخم سيتوافق مع هدفه البالغ 4% خلال الاثني عشر شهراً القادمة.

وأضاف البيان: «من ناحية أخرى، ورغم التحديات التي فرضتها البيئة العالمية، لا يزال النمو يسير على مسار التعافي بعد أداء مخيب للآمال في النصف الأول من عامي 2024 و2025. ويمتد النصف الأول من السنة المالية للبنك من أبريل إلى سبتمبر 2024. وفي الآونة الأخيرة، توسع الناتج المحلي الإجمالي في الهند بنسبة أضعف من المتوقع بلغت 6.2% في الربع الرابع من عام 2024، ومن المتوقع أن ينمو اقتصاد البلاد بنسبة 6.5% في السنة المالية حتى مارس 2025 — وهو تباطؤ حاد مقارنة بـ 9.2% في العام السابق».

وتوقعت مذكرة صادرة عن بنك HSBC في السابع من أبريل أن الرسوم الجمركية المعلنة ستؤدي مباشرة إلى خفض نمو الهند بنسبة 0.5 نقطة مئوية للعام المالي المنتهي في مارس 2026، مضيفاً أنه قد تكون هناك تأثيرات غير مباشرة وقانونية من عوامل بما في ذلك تباطؤ أحجام الصادرات وضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

عمليات بيع مكثفة للسندات السيادية حول العالم وتعليق الرسوم سيوقف النزيف



تكلفة الاقتراض لهذه الاقتصادات، إذ شهدت العديد من السندات عائدات في خانة العشرات، وهي عتبة تجعل من الصعب بالنسبة لهذه الاقتصادات الاستفادة من أسواق رأس المال الدولية.

وقال جيرجلي أوموسي، كبير استراتيجيي الأسواق الواعدة لدى سوسيتيه جنرال «هناك بعض المخاوف في السوق من أن تجد الأسواق الواعدة صعوبة أكبر في المستقبل في جمع التمويل الخارجي بسبب تطورات السوق الخارجية وربما التراجع المستمر في شهية المخاطرة».

وأضاف أن هذا قد يؤدي إلى مزيد من ضعف العملة في تلك الاقتصادات على المدى المتوسط ويقلص المساحة المتاحة للبنوك المركزية لخفض أسعار الفائدة لدعم اقتصاداتها.

وقالت راضية خان، رئيسة قسم الأبحاث في أفريقيا والشرق الأوسط لدى ستاندرد تشارترد، إن أحدث مجموعة من الرسوم الجمركية أثارت مزيداً من المخاوف إزاء النمو العالمي.

وأضافت «الأسواق الواعدة، ولا سيما في الطرف الأدنى من التصنيفات الائتمانية، تعد أكثر عرضة للخطر عندما تسيطر على الأسواق معنويات تجنب المخاطرة».

شهدت السندات السيادية الدولية لعدد من الأسواق الواعدة عمليات بيع مكثفة مرة أخرى أمس الأربعاء بعد أن دخلت رسوم جمركية أمريكية كبيرة فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب حيز التنفيذ.

وأجج دخول الرسوم، التي تتضمن 104% على الصين، موجة اضطرابات في الأسواق العالمية. وأظهرت بيانات تريديوب أن السندات طويلة الأجل المقومة بالدولار لباكستان انخفضت أكثر من خمسة سنتات لتتراجع لما دون 70 سنتاً وهو الحد الفاصل الذي يتم بعده اعتبار الدين متعثراً، وفق رويترز.

وذكر متعاملون بالسوق أن سندات سريلانكا ونيجيريا ومصر تراجعت بين 3.5 و4.5 سنت على الرغم من ضعف التداولات.

ويعاني الدين في الأسواق الناشئة الأصغر، والمعروفة باسم الأسواق الواعدة، من موجات بيع حادة منذ إعلان ترامب عن سلسلة من الرسوم الجمركية الشاملة يوم الأربعاء الماضي، وخسرت العديد من السندات في فئة الأصول 10 سنتات أو أكثر خلال الأسبوع الماضي.

وأدى الانخفاض الأحدث إلى زيادة حادة في

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

النفط عند أدنى مستوى منذ فبراير 2021 ويرتد بقوة بعد تعليق الرسوم الجمركية

هبطت أسعار النفط لليوم الخامس يوم الأربعاء إلى أدنى مستوى منذ فبراير 2021 مع تصاعد الحرب التجارية العالمية إثر دخول رسوم جمركية "مضادة" فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حيز التنفيذ ، لكنه عاد وحقق مكاسب أنية سريعة تخطت %3.6 بعد قرار تعليق الرسوم .

وشملت الإجراءات الأحدث فرض رسوم بنسبة %104 على السلع الصينية وردت الصين برسوم %84 على أمريكا . بحلول الساعة 0935 بتوقيت جرينتش، خسرت العقود الآجلة لخام برنت 2.10 دولار أي %3.34، لتصل إلى 60.72 دولار للبرميل.

كما نزلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 2.04 دولار أي %3.42، إلى 57.54 دولار . وهبط الخام بما يصل إلى %4 خلال الجلسة قبل أن يعوضا بعض الخسائر . وانخفضت أسعار الخامين على مدى خمس جلسات متتالية منذ أن أعلن ترامب فرض رسوم جمركية شاملة على معظم الواردات إلى الولايات المتحدة، مما أثار مخاوف حيال تأثير الحرب التجارية العالمية السلبي على النمو الاقتصادي

وَمَا زاد من الضغط على أسعار النفط، قرار أوبك+ الأسبوع الماضي زيادة الإنتاج في مايو بمقدار 411 ألف برميل يوميا وهي خطوة يرجح المحللون أنها ستدفع نحو وجود فائض في السوق . ويتوقع جولدمان ساكس الآن تراجع سعري برنت والخام الأمريكي إلى 62 و58 دولارا للبرميل بحلول ديسمبر كانون الأول 2025، وإلى 55 و51 دولارا للبرميل بحلول ديسمبر 2026.



والطلب على الوقود . وقال أشلي كيلتي المحلل في بانمور لبييرم «أشار بعض المحللين الأمريكيين إلى أن البيت الأبيض يريد دفع أسعار النفط إلى ما يقارب 50 دولارا لأن الإدارة الأمريكية تعتقد أن قطاع النفط والغاز المحلي قادر على الصمود أمام الاضطرابات لفترة» . وأضاف «نرى أن هذا الهدف خادع إلى حد ما... ولن يؤدي إلا إلى تقليص إنتاج

الولايات المتحدة وفتح الباب أمام أوبك لاستعادة مكانتها كمنتج قادر على صنع الفارق في السوق» . ومن المتوقع أن تقر دول الاتحاد الأوروبي اليوم الأربعاء أول إجراءات مضادة ردا على رسوم ترامب الجمركية لتتضم بذلك إلى الصين وكندا . وتعدت بكين بعدم الرضوخ لما وصفته بالابتزاز الأمريكي بعد أن هدد ترامب

الطلب على الوقود . وقال أشلي كيلتي المحلل في بانمور لبييرم «أشار بعض المحللين الأمريكيين إلى أن البيت الأبيض يريد دفع أسعار النفط إلى ما يقارب 50 دولارا لأن الإدارة الأمريكية تعتقد أن قطاع النفط والغاز المحلي قادر على الصمود أمام الاضطرابات لفترة» . وأضاف «نرى أن هذا الهدف خادع إلى حد ما... ولن يؤدي إلا إلى تقليص إنتاج

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

رسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب